الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٥٢**

الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد فترة عمل اللجنة السادسة. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر، على توصية المكتب بأنه ينبغي للجنة السادسة أن تختتم أعمالها بحلول يوم الخميس ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

غير أن رئيس اللجنة السادسة أبلغني أنه، من أجل تفادي تضارب محتمل بين برنامج عمل الجمعية العامة، بصيغته المنقحة، وبرنامج عمل اللجنة السادسة، يود أن يطلب موافقة الجمعية على تأجيل الاجتماع الأخير للجنة السادسة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة السادسة حتى يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب

(**A/66/250/Add.1**)

الرئيس: في الفقرة ١ (أ) من التقرير قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي عنوانه ”منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة“ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ١ (ب)، يوصي المكتب كذلك بأن يحال هذا البند إلى اللجنة السادسة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ”منح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة“ سوف يصبح البند ١٧٥ من جدول أعمال الدورة الحالية.

وسوف يجرى إبلاغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

وفي الفقرة ٢ (أ) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند فرعي إضافي بعنوان ”تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية“ في جدول أعمال الدورة الحالية، في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال تحت العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية كبند فرعي في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال تحت العنوان طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس: في الفقرة ٢ (ب) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بأن يحال هذا البند فرعي إضافي إلى اللجنة الخامسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ”تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية“ سوف يصبح البند الفرعي (ل) من البند ١١٥ من جدول أعمال الدورة الحالية.

وسوف يجرى إبلاغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة كانت قد نظرت في البند ١٢٢ في جلستها العامة ٥١، لكن لا يزال على القائمة عدد من المتكلمين في المناقشة.

السيدة ليسكوفار (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بقراركم، سيدي الرئيس، الفصل، للمرة الأولى، بين ما كان مناقشة مشتركة بشأن مسألة التقرير السنوي لمجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. إن هذا الفصل، نظرا للصلة الموضوعية الهامة بين المسألتين، يوفر مع ذلك مناقشة أكثر تركيزا بشأن المسألتين اللتين يجري تناولهما في إطار بندي جدول الأعمال.

أود أن أشكر السفير موارايس كابرال، الرئيس الحالي لمجلس الأمن والممثل الدائم للبرتغال، على عرضه أمس على الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/2). من الواضح أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت مرة أخرى بعبء العمل المتزايد وتعقد القضايا الإقليمية والمواضيعية والعامة المعروضة على المجلس.

وأود أيضا أن أشيد بالممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على جهوده وقيادته خلال السنوات الثلاث الماضية، التي أعطت المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن الزخم الذي تمس حاجتها إليه. ونرحب بإعادة تعيينه

كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وأؤكد له كامل دعمنا فيما يواصل مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على هذه القضية الصعبة في الأشهر المقبلة.

إن إصلاح مجلس الأمن تأخر لوقت طويل والتقدم الذي تحقق في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة غير كاف. بيد أن المفاوضات اكتسبت زخما ايجابيا. من الواضح أن توسيع عضوية المجلس في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة اكتسب تأييدا واسع النطاق بين جميع أعضاء الأمم المتحدة.

لا تزال سلوفينيا مقتنعة بأن إصلاح مجلس الأمن يشكل تغييرا هيكليا ضروريا في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويتعين أن يعالج الإصلاح توسيع العضوية وتحسين أساليب العمل. وتعمل سلوفينيا بنشاط في تناول المسألتين.

وفي ما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، فإن موقفنا واضح. إنها ليست مسألة إنصاف فحسب، بل وضرورة. يحتاج مجلس أمن مصلح إلى أن يعكس الواقع الجغرافي السياسي الحالي بصورة أفضل ولا بد من أن يكون أكثر تمثيلا، مع تعزيز شرعيته وسلطته. وتعتقد سلوفينيا أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتمثيل البلدان الأفريقية. وينبغي أيضا أن تزيد توسيع عضوية المجلس من احتمالات عضوية الدول الصغيرة فيه.

إن النص التفاوضي الذي أعده السفير تانين يجسد بشكل جيد مختلف الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء من أجل توسيع عضوية المجلس، بما فيها الذي قدمته سلوفينيا. ونعتقد أن الاقتراح السلوفيني من شأنه أن يكفل التمثيل داخل المجلس وتقييد حجمه بدرجة وافية تسمح له بالعمل بكفاءة.

وفي ما يتعلق بأساليب العمل، ثمة اتفاق عام على الحاجة إلى التحسين. ونرحب بالتحسينات التي أدخلت في هذا المجال، لكن لا يزال هناك مجال كبير لعمل المزيد. إن أساليب العمل الأفضل وزيادة الشفافية تجاه جميع أعضاء الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة المجلس وتعزيز شرعيته وتدعيم دوره باعتباره الجهاز الذي أناط به الميثاق صون السلم والأمن الدوليين.

نحن نواجه عددا متزايدا باطراد من القرارات ذات الآثار الأمنية والقانونية والمالية عل كل دولة من الدول الأعضاء. ويستلزم التنفيذ بدون المشاركة في عملية صنع القرار المزيد من الشفافية والشمولية والمشاركة مع الدول غير الأعضاء بصورة أكثر تواترا وانتظاما. وتؤيد سلوفينيا بقوة مبادرة مجموعة الدول الخمس الصغيرة في هذا الصدد وتقدرها.

من الواضح أن عالم اليوم مختلف عن العالم الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة قبل أكثر من ٦٠ عاما، وثمة حاجة إلى التغيير في جوانب متعددة من هيكلها التنظيمي. إن الأمم المتحدة اليوم منظمة تنفيذية استحدثت مجموعة من الأنشطة العملية، بعضها لا ذكر له في الميثاق لكن أسفرت عنه الممارسة. غير هذا الأمم المتحدة تغييرا كبيرا. ومن الضروري أيضا تغيير هيكل مجلس الأمن. وإصلاح المجلس مسألة وجيهة ومن حقنا أن نناقشها. إنه أمر يتعين علينا النظر فيه، ومن الضروري أن يتحقق على مر الزمن.

وفي الختام، ينبغي ألاّ نخفق في المضي قدما بالمفاوضات بشأن مسألة التمثيل الجغرافي العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن. وسلوفينيا على قناعة أن قيادتكم وتوجيهاتكم وحكمتكم، سيدي الرئيس، مقرونة بالإرادة السياسية الضرورية، ستوصلنا إلى نتيجة ناجحة للمناقشات الطويلة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي ترحب به أستراليا. ونرحب أيضا بنصيحتكم أن يكون الإصلاح مسألة ذات أولوية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. لقد تجلّت أهمية عمل المجلس باستمرار في السنة الماضية الحافلة للغاية، التي شددت على أهمية التحرك لزيادة تمثيله وشرعيته في المستقبل. ويتعين علينا التعجيل بجهودنا لكسر الجمود الحالي وتحقيق الإصلاح الذي يعني في الحقيقة شيئا ما.

يقوم منظور أستراليا للإصلاح على مسلمة بسيطة للغاية هي أنه لا ينبغي لأي بلد أن يحتكر السلطة. إننا ملتزمون بنظام دولي مبني على القواعد ويحترم القانون الدولي، ونؤمن بأن فعالية هذا النظام تعتمد على مشاركة وإسهام جميع الدول الأعضاء. وبالنسبة لأستراليا، تحقيق إصلاح مجلس الأمن طموح طال أمده.

وبصفتنا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، كنا ناشطين للغاية في مؤتمر سان فرانسيسكو في صياغة مواد الميثاق المتعلقة بإنشاء مجلس الأمن. ومن الأساس، ناقشنا جاهدين لوضع حدود لاستخدام حق النقض، وتعزيز الشفافية كجزء لا يتجزأ من شرعية المجلس. ولا نزال ملتزمين بقوة بأهمية تلك المبادئ اليوم. فتعقيدات جدول أعمال المجلس وأتساع نطاقه تجعله، في الحقيقة، أكثر أهمية. والعامل الرئيسي لامتداد الشرعية إلى المستقبل هو بكل وضوح التمثيل الجغرافي الأكثر توازنا والانفتاح والشفافية في أساليب عمل المجلس.

هناك توافق في الآراء واضح مفاده أننا انتظرنا أطول مما ينبغي إدخال إصلاحات جوهرية على المجلس. لقد كانت آخر عملية إصلاح قبل حوالي ٥٠ سنة، عندما ارتفع حجم المجلس إلى ١٥ عضوا. ومن الواضح أن المجلس لا يزال، بصورة سيئة وحتى خطيرة، بعيدا عن واقع التطورات الجغرافية – السياسية في العالم. وتتفق أستراليا مع مجموعة الدول الأفريقية أن غياب التمثيل الدائم للمجموعة في المجلس هو ظلم تاريخي، وطبعا، يعيق عمليات المجلس. فهناك ثلثان من جدول أعمال المجلس يركزان على القارة الأفريقية، التي يجب أن تنال مكانها الدائم الشرعي في هذه المداولات.

وخلال المناقشة أمس، عرضت الوفود بعض الاقتراحات المفيدة لتمهيد السبيل للمضي قدما (انظر A/66/PV.51). وتضمنت، على سبيل المثال، التشجيع على إدراج اقتراح مجموعة الأربعة في جدول الأعمال، والنظر بصورة متعمقة في تطبيقه، واختبار ما إذا كان سيجذب في الواقع التأييد المطلوب، وإذا لا يستطع ذلك، تحديد مقترحات عملية أخرى. أستراليا نفسها ليست عضوا في أي من المجموعات القائمة المعنية بالإصلاح. وما نراه ضروريا حتما كبلد هو التوصل إلى طريقة للابتعاد بمناقشة الإصلاح عن المناقشات العقيمة. ونرحب بالتوصيات مثل التي قدمت يوم أمس بغية حشد الزخم في جولة المفاوضات الحكومية الدولية القادمة.

وتمهيدا لتلك المفاوضات، أود أن أؤكد بإيجاز موقف أستراليا. إننا نؤيد توسيع المجلس بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، مع تحقيق التوازن في الحاجة إلى تعزيز التمثيل في المجلس مع الشرط العملي لصون اتساق وفعالية صنع القرار. ولا نزال على استعداد لمساعدة المفاوضات بإبداء المرونة، ونأمل الابتكارية للتوصل إلى حلول.

أستراليا ملتزمة بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى للدفع قدما بإدخال إصلاحات على جميع الجوانب الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية. ومع ذلك، نتفق مع الملاحظات التي طرحها أمس الممثل الدائم لسنغافورة، بالنيابة عن الدول الخمس الصغيرة، والتي مفادها أنه يتعين علينا،

ودون الحكم مسبقا على الجوانب الأخرى لإصلاح المجلس، أن نبذل جهودا عملية في وقت مبكر لتحقيق الفوائد المباشرة والملموسة من تحسين أساليب عمله. وينبغي أن نحاول إحراز تقدم في هذا المجال على وجه السرعة.

وفي الختام، تعلن أستراليا عن تأييدها التام للمناقشات القائمة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب أيّما ترحيب بتعيين السفير تانين من جديد رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونشيد بتفانيه، وقبل كل شيء، مثابرته على توجيهنا أثناء تلك المناقشات المعقدة. ونحن ملتزمون بالعمل عن كثب وبصورة ابتكارية وعملية معكم، سيدي الرئيس، ومع السفير تانين لتحويل تركيزنا الجماعي إلى مشاركة حقيقية في المفاوضات لتحقيق الهدف الشامل للإصلاحات الجوهرية في وقت مبكر.

السيد دوراني (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة. ويرحب وفدنا بمبادرة عقد مناقشة منفصلة بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجلسة العامة الرسمية للجمعية العامة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشاطر الهدف الجماعي لتعزيز الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها كي تتمكن من التصدي للتحديات المعاصرة. وينطوي ذلك على التكيف والإصلاح. وكلنا يريد أن يواكب إصلاح الأمم المتحدة الأوضاع المتطورة والواقع الجديد. فوجود المنتصرين في الحرب والمنهزمين فيها كان حقيقة عام ١٩٤٥. أما الواقع المعاصر فهو متجذر في الرغبة المشتركة في السلام والازدهار والديمقراطية والانفتاح والشمولية والشفافية وهياكل الحوكمة الخاضعة للمساءلة والمؤسسات الدولية.

لا يمكن تحقيق إصلاح مجلس الأمن إلاّ من خلال توافق الآراء. ورغم الاختلافات الواضحة، نعتقد أن هناك اتفاقا في ثلاثة مجالات. أولا، إصلاح مجلس الأمن بشكل شامل ضروري لتغيير بنيته وأساليب عمله دون المساس بشرعيته. ثانيا، يجب أن يجعل الإصلاح مجلس الأمن يتسم بالتنوع والتعددية في إطار التوزيع الجغرافي العادل، إضافة إلى أن يكون مفتوحا أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة وخاضعا لمساءلتهم. ثالثا، ينبغي أن يكون الإصلاح بما يتفق مع مبادئ الميثاق من قبيل المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

وترى باكستان أن توسيع مجلس الأمن على نحو متواضع بإضافة مقاعد انتخابية جديدة من شأنه أن يجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، ويمكنه كذلك من التصدي للتحديات في الوقت الحالي وفي المستقبل على السواء. والمقاعد الجديدة على أساس الانتخابات الدورية ستجعل المجلس أيضا أكثر إنصافا وتنوعا وشمولا فيما يتعلق بالتمثيل، وكذلك أكثر انفتاحا ومساءلة من أجل أن يعكس تطلعات عموم أعضاء الأمم المتحدة. فهذا النمط من الإصلاح من شأنه أن يعزز ملكية جميع الدول الأعضاء لمجلس الأمن ويزيد مصداقية إجراءاته.

ويتضح من المبادرات العديدة، التي طرحتها فرادى الدول الأعضاء والمجموعات في الـ ١٥ سنة الماضية، أنه لا يوجد نموذج واحد للإصلاح يحظى بالدعم المطلوب للتوصل إلى نتيجة ذات مصداقية. ولذلك يلزمنا أن نسعى إلى أرضية وسطية مشتركة بهدف التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف.

وبصرف النظر عن موقفنا السياسي، فإن باكستان والزملاء الآخرين في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قد قدموا اقتراحات فعالة ومرنة. واقتراحنا التوافقي، المعروف باسم ورقة إيطاليا – كولومبيا (A/64/CPR.1)، يمثل جهدا

مخلصا لبناء الجسور وتجنب المآزق. ومما يدعو إلى ارتياحنا أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء هي المجموعة الوحيدة التي قدمت صيغة توافقية. وتعبر تلك الصيغة عن التشكيلة السياسية العالمية المعقدة، المكونة من عدد قليل من الدول الكبيرة، وعدد من الدول المتوسطة الحجم وأكثرية من الدول الصغيرة، وتتميز بنشوء منظمات إقليمية، تؤدي أدوارا هامة في خدمة السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

ويعبر اقتراحنا عن المصالح الشاملة لعدة قطاعات لأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء، بما في ذلك عدد كبير من الدول الصغيرة. ويمكن أن يخدم الهدف المزدوج لزيادة أعضاء المجلس زيادة متواضعة، وأن يكفل في الوقت ذاته تمثيلا أوسع للمناطق الإقليمية ودون الإقليمية وعبر الإقليمية. فبعض تلك المجموعات، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، لها مصلحة كبيرة في المجلس، ونحن ندعم مسعاها من أجل الحصول على تمثيل كاف.

وأود أن أكرر التأكيد على احترامنا للموقف الأفريقي المشترك، المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني. ومطلب أفريقيا العادل المتمثل بوجود دائم في مجلس الأمن مُقدم باسم القارة الأفريقية بأسرها، وهو بالتالي يختلف عن مطالب تلك البلدان التي تطالب بعضوية دائمة لذاتها. إننا نرى حيزا كافيا في نموذج الإصلاح الذي تطرحه مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء لقبول الموقف الأفريقي وللتعامل معه بوصفه حالة خاصة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أي حل يستبعد أفريقيا والمشاركة الأفريقية سيكون ناقصا وبالتالي لا يمكن قبوله.

كما يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتقييم الوضع الحالي للمفاوضات الحكومية الدولية التي دخلت عامها الرابع. وفي هذا الصدد، لم تعقد أي جلسات تفاوض منذ نيسان/أبريل. وليست مجرد صدفة أن ذلك التاريخ يتوافق مع إطلاق مبادرة التجزئة الأحادية الجانب المقدمة من إحدى المجموعات. وتتعارض تلك المبادرة مع قرارات الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، و ٥٦٨/٦٣، و ٥٥٤/٦٥، وأدت عمليا إلى وقف عملية التفاوض. فإذا ما اختيرت مسألة واحدة لخوض المواجهة بشأنها، فإنها ستقوض المفاوضات الشاملة بشأن جميع المسائل الخمس التي حددتها الجمعية العامة، كما ظهر جليا من انهيار المفاوضات الحكومية الدولية على مدى الأشهر السبعة الماضية.

والدرس الأساسي الذي نستخلصه من الحالة التي وصلت إليها المفاوضات الحكومية الدولية يتمثل في أن المبادرات المتجذرة في أهداف وطنية فردية والمتخذة على أساس النماذج الضيقة لسياسات القوة لا يمكنها إطلاقا أن تحظى بدعم مجد. وكل ما تفعله تلك المبادرات هو زرع الشقاق فيما بين عموم الأعضاء ووقف عملية المفاوضات. والمسألة الأخرى هي أن تجاهل الترابط فيما بين المسائل الخمس الرئيسية والتركيز على مسألة مختارة واحدة سوف يتمخض عن مشاكل أكثر مما سيجيء به من حلول. وأخيرا، إن أي محاولة للتسريع المصطنع من خلال ادعاءات واهية بالأغلبية أو الأكثرية ستكون وصفة للوصول إلى طريق مسدود.

وفي ضوء تلك الحقائق الواضحة، أود التأكيد مجددا على أن الحل التوافقي هو الطريق الوحيد إلى الأمام. وبناء على ذلك، نود أن نشجع الزملاء الآخرين على إبداء روح التوافق والمرونة من خلال المضي نحو الحل التوافقي بروح تعددية الأطراف الحقيقية.

وأود أن أنهي بياني بالتنويه بدوركم، سيدي، بوصفكم رئيسا للجمعية العامة، في توجيه عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. إننا نثمّن قراركم عقد دورة منفصلة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن تعاونكم الوثيق سيساعد على تقريبنا من الهدف المشترك.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير جوزي فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال على عرضه أمس (انظر A/66/PV.50) تقرير مجلس الأمن (A/66/2)، وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على إعادة تعيين السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، ميسرا لعملية إصلاح مجلس الأمن. فقد كانت جهود السفير تانين على مدى السنوات القليلة الماضية مهنية للغاية في مواجهة تلك المهام الصعبة، وتحظى تلك الجهود ببالغ التقدير منا جميعا.

وأنا على يقين أن المفاوضات الحكومية الدولية، تحت قيادتكم المقتدرة والغنية بالخبرات، يمكن استئنافها بعزم متجدد وبوتيرة أسرع من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق يحظى بتوافق واسع في الآراء بشأن إصلاح المجلس. وبعد كل تلك السنوات الكثيرة من الجهد، بات واضحا أمامنا جميعا أن هذا الحل لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الحل التوافقي.

إنني أعتقد أن زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ إلى ٢٠ عضوا ليست ضرورية فحسب، بل أيضا قابلة للتحقيق. وبعض مقاعد الأعضاء العشرة الجدد ينبغي أن تخصص لفئة فترة السنتين القائمة، بينما تخصص الباقية لفئة الفترة الأطول، وينبغي لنا الاتفاق على تفاصيلها. ومن خلال القيام بذلك، سنتيح فرصة أكبر لتمثيل الدول المتوسطة الحجم والصغيرة، وكذلك للدول الأكبر، ذات الصلة الوثيقة بالمساهمة في السلام العالمي، والمساعدة المالية، وقوات حفظ السلام والدور القيادي الديمقراطي.

وتستحق تلك الدول أن يكون لها وجود لفترة أطول في المجلس، ولكن ينبغي انتخابها من فترة إلى أخرى في الجمعية العامة، ليس على أساس طموحاتها فحسب، بل أيضا، وهذا هو الأهم، على أساس جدارتها وأدائها. وأعتقد أن الدول التي تتنافس على عضوية المجلس وتفوز بها في فئة الفترة الأطول يمكن أن تعزز وتنشّط عمل المجلس إلى حد كبير.

كما نعتقد أنه يجب كفالة التمثيل الأكثر عدلا لمختلف المناطق الجغرافية، وخاصة القارة الأفريقية. وما من شك في أن زيادة عدد أعضاء المجلس بقدر يمكن التحكم به، وإنشاء فئة الأعضاء لفترة أطول، سيؤديان إلى تعزيز الشفافية وتحسين أساليب العمل في عملية اتخاذ القرارات في هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة.

إن سان مارينو تعرب مرة أخرى عن استعدادها لمساعدتكم، سيدي الرئيس، ومساعدة السفير تانين على المضي قدما بتلك الإصلاحات الحساسة والصعبة، والضرورية للغاية من أجل مستقبل الأمم المتحدة بوصفها القائدة العالمية الرئيسية في الشؤون العالمية.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من مصر وسيراليون بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية تباعا (انظر A/66/PV.51). وأود أن أقدم بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي، أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلدي على قراركم بعقد مناقشة مكرسة حصريا لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. وتقدم تلك المبادرة الجديرة بالثناء دليلا بليغا، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى دليل، على اعتزامكم جعل مسألة إصلاح مجلس الأمن واحدة من أولويات ولايتكم.

كما أود أن أرحب بجهود ميسر عملية الإصلاح، السفير ظاهر تانين، التي بذلها على مدى السنوات القليلة الماضية، لإيجاد حل توافقي يحظى برضا جميع أصحاب المصلحة. وبالرغم من

التزامه وعزيمته والمشاركة النشطة من جانب كل الدول الأعضاء في مختلف مراحل المفاوضات، لا بد من المزيد من الجهد لإحراز تقدم بشأن هذا الملف المتعثر.

وهذا الموقف المؤسف يتطلب منا مواءمة أساليب عمل المنظمة مع مقتضيات عصرنا، لا سيما في ضوء التقلبات والأزمات المتعددة التي هزت العالم خلال السنتين الأخيرتين، والتي ساعدت على جعل مسألة كفالة قدر أكبر من الشرعية لقرارات المجلس أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

وبعد زهاء ٥٠ عاماً من آخر إصلاح لتلك الهيئة المهمة، تبدو الحالة الراهنة وقد عفا عليها الزمن، مما يتطلب جهداً خاصاً من الخيال والعمل من جانبنا، وإلاَّ، فكيف يمكننا أن نفهم أن قارة مثل أفريقيا غير ممثلة في فئة الأعضاء الدائمين بينما تستأثر بنسبة ٧٠ من جدول أعمال المجلس؟ ونحن لن نتوانى عن المطالبة بتصحيح هذا الظلم التاريخي.

وحتى لو تباينت الحجج أحياناً، فإن الإيمان بمبدأ وإلحاح الحاجة إلى إصلاح المجلس أمر تتفق عليه كل الدول الأعضاء. مع ذلك، وبعد أكثر من عقدين من المناقشات، لم ننجح في حشد الزخم الضروري للتوصل إلى حل مقبول لكل الأطراف المهتمة. وينبغي أن يدفعنا ذلك الواقع المؤسف إلى التفكير في نهج مختلف يقوم على أساس القرارات ٥٥٧/٦٢، ٥٦٥/٦٣، ٥٦٨/٦٤، ٥٥٤/٦٥، فقد يمكننا ذلك من تهيئة الظروف الملائمة لحوار ديناميكي يفضي إلى توافق آراء حقيقي.

وتحقيقاً لذلك، نعتقد أننا يجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في المفاوضات وتضمن ألا تكون الجلسات المكرسة لإصلاح مجلس الأمن مجرد تأكيد أو إعادة تأكيد لمواقف معروفة. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تشارك كل المجموعات في مناقشات بناءة وجامعة وشفافة بغية إيجاد سبل لمواءمة مجلس الأمن مع الواقع الدولي الحالي. وينبغي أن تتناول هذه الجهود حالة أفريقيا، تحديداً، حيث أقر بذلك العديد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الدولي بالفعل.

وأود أن أختتم بالإعراب عن الأمل في أن دورة الجمعية العامة هذه بقيادتكم، سيدي الرئيس، ستمثل مرحلة حاسمة صوب الإصلاح المأمول لمجلس الأمن.

السيد تاتام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسر المملكة المتحدة أن تدلي ببيان في هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن ممتنون هذه السنة إذ نناقش هذا الموضوع بشكل منفصل عن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/66/2). وإصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً لعالمنا المعاصر مهمة هامة تستحق النظر المدقق من جانب أعضاء الجمعية العامة.

والمملكة المتحدة ترحب بإعادة تعيين السفير تانين كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن نقدر له التزامه بالعمل مع جميع الدول الأعضاء بغية إحراز تقدم. وبالرغم من عدم كفاية الخطوات التي تحققت في الأشهر الأخيرة، نتطلع إلى استئناف المفاوضات تحت القيادة الماهرة للسفير. ومن الأهمية أن نظهر جميعاً دعمنا الواضح للسفير تانين في هذه العملية. إن إصلاح مجلس الأمن مسألة معقدة تتصارع آراء عديدة بشأنها. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن جهودنا تنبع من إيمان مشترك بضرورة الإصلاح للتعبير عن واقع القرن الحادي والعشرين. والسفير تانين يستحق الإشادة على التزامه بالسعي وراء ذلك الهدف.

وللمملكة المتحدة منذ فترة من الوقت موقف واضح بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما فتئنا ندعم العضوية الدائمة للبرازيل والهند وألمانيا واليابان والتمثيل الدائم لأفريقيا. وفي نفس الوقت، من رأينا الثابت أن الإصلاح يجب ألا يقلص قدرة المجلس على التصرف بحسم عند الاقتضاء للتصدي

للتهديدات التي قد يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وأحداث هذا العام أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن على المجلس أن يحتفظ بقدرته في هذا الشأن.

ومن الأهمية بالتأكيد أن يعمل المجلس بأسلوب شفاف ومنفتح وفعال قدر المستطاع. والمملكة المتحدة كانت في طليعة الجهود الرامية لتحسين أساليب عمل المجلس. وتحقيقاً لذلك، نرحب بعدد من التطورات الإيجابية التي اتخذت خلال العام الماضي. ونشيد بالتفاعل المتزايد بين المجلس والأعضاء أثناء المشاورات. ونؤيد بقوة تقديم إحاطات إعلامية استشرافية تستكشف الآفاق، وهو ما أصبح جزءاً ثابتاً من عمل المجلس كل شهر. وتلك جلسات قيمة تعزز قدرتنا الجماعية على توقع الأزمات الناشئة وإدارتها. ولطالما شجعنا على أن تكون التقارير السنوية للمجلس تحليلية وأمينة بشأن نجاحات المجلس وأوجه إخفاقه قدر الإمكان.

وسوف نواصل النهوض بإصلاح مجلس الأمن. والمملكة المتحدة يسرها أن تدعم جهود السفير تانين إذ يقود هذه العملية الناجحة للغاية. ونشجع كل الدول الأعضاء على العمل بشكل بناء صوب تحقيق ذلك الهدف الجماعي.

السيد تشيبازيما (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الزملاء في الترحيب بإعادة تعيين السفير تانين، ونأمل أن تكلل جهوده بالنجاح. كما نرحب بالفرصة للمشاركة في هذا النقاش بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهذه الجلسة توفر لنا فرصة مناسبة من حيث التوقيت لا لاستعراض التقدم المحرز ورصده فحسب، بل ولتبادل الآراء مما قد ييسر تفاهماً أفضل بشأن مختلف المواقف. وزمبابوي تسترشد بشأن هذه المسألة بالموقف الأفريقي العام، كما ورد في توافق آراء إيزولويني.

إن مجلس الأمن، كما يتجلى من جدول أعماله الواسع النطاق، ما فتئ يضطلع بدور أكبر في صياغة الاستجابات ذات الصلة بالتطورات في العلاقات الدولية. لذلك، من الواضح أن جميع الدول الأعضاء لها مصلحة مباشرة وحيوية في عمل مجلس الأمن وفي صنع قراراته، وبالتالي، فإن لها جميعاً نفس المصلحة في إصلاح المجلس.

وشأننا شأن الكثير من الدول الأخرى، فقد نادينا دائماً بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن. يجب إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس، وهذا يعني إعادة النظر في تشكيله والطريقة التي توزع وتمارس بها السلطة في ذلك الجهاز الهام. ولقد أكدنا مراراً وتكراراً على الحاجة إلى أن يعبر المجلس عن الواقع السياسي الحالي، مع التركيز بشكل خاص على منح البلدان النامية، وخاصة بلدان القارة الأفريقية، التمثيل المستحق والذي تأخر كثيراً في فئتي المجلس.

ولذلك، يشعر وفدي بالارتياح البالغ إزاء القبول المتزايد للحاجة إلى توسيع العضوية في مجلس الأمن في فئتيها الدائمة وغير الدائمة. والمجلس الموسع سيتمتع بمنظورات جديدة في كل مداولاته وائتلافات أوسع في صنع قراراته، وتلك هي أهداف سعينا لجعل المجلس أكثر شفافية ومشروعية ومصداقية.

وتعتقد زمبابوي أن توسيع فئتي عضوية المجلس أمر ضروري من أجل تلبية احتياجات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء والأخذ بوجهات نظرها. ومن الضروري الحفاظ على نسبة متوازنة بين فئتي عضوية المجلس.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا تأييد بلدي لطلب أفريقيا الثابت الحصول على مقعدين دائمين في المجلس الموسع، بنفس السلطات والامتيازات الممنوحة للأعضاء الحاليين، وخمسة مقاعد غير دائمة. ونحن نرى أن هذه

مطالب معقولة، استنادا إلى مبدأ التمثيل الديمقراطي على أساس نسبي بين مناطق الأمم المتحدة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن إصلاح الأمم المتحدة لا يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن. كما أن إصلاح أساليب عمل المجلس وحدها لا يكفي، ولذلك من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية لإتمام العملية. إن وجود هيكل سلطة أقل اعوجاجا وأكثر توازنا في المجلس، إلى جانب جعل مؤسسات الحوكمة العالمية أكثر ديمقراطية، هو ما يتعين أن يكون المجتمع الدولي قادرا على إنجازه بمصداقية في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامين.

والدرس الأساسي المستخلص من الدورة الماضية أن أي اقتراح للإصلاح مصمم ليخدم مصالح الأقلية لا يمكن أن يحظى بتأييد الأغلبية المطلوبة من الدول الأعضاء. ولن تؤدي المبادرات المقيدة ذات جداول الأعمال المنحازة إلاّ إلى المزيد من الانقسام بيننا. وينبغي أن ترمي جهودنا إلى تجاوز الانقسامات وليس إيجادها وتعزيز الشمول. ومن الأهمية بمكان أن تُراعى على نحو جدي مصالح جميع البلدان والمناطق بشأن مسألة الإصلاحات الحساسة هذه. وفي هذا الصدد، فإن الشفافية وتوافق الآراء أمران أساسيان من أجل الحفاظ على الثقة المتبادلة بشأن هذه المسألة.

إن زمبابوي ملتزمة بالمشاركة البناءة والعمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا المسعى المقدس والجماعي لإصلاح بنية مجلس الأمن، بحيث يسهم كل هذا في إدخال إصلاحات شاملة على الأمم المتحدة، تكون مقبولة للجميع.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال البند من جدول الأعمال الذي ننظر فيه يمثل قضية من قضايا الساعة ويكتسي أهمية لدى أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولذلك، يقدر وفدي، سيدي الرئيس، تقديرا كبيرا الدور الذي اضطلع به رؤساء الجمعية السابقون في محاولة جسر الهوة الواسعة التي لا تزال قائمة من أجل تحديد النهج الذي من شأنه أن ينصف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتفاق بشأنه. واستمراركم، سيدي، في البحث عن حل عادل لهذه المسألة التي طال أمدها يضاف إلى رصيد فهمكم لموقف أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووقوفكم عن كثب عليه. وبينما نقر جميعا بأننا لم نوفّق في التوصل إلى صيغة تحظى بأعلى درجة من القبول في أوساط الدول الأعضاء، فإن التقرير، الذي قدمه رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير ظاهر تانين – الذي أود أن أعرب له عن امتنان وفدي وشكره على جهوده وتفانيه في توجيه مداولاتنا – شهادة واضحة على الطابع المعقد والصعب الذي يتسم به سعينا من أجل تمكين مجلس الأمن من العمل بطريقة أكثر تمثيلا وفعالية وكفاءة وشفافية.

إن مهمتكم، سيدي الرئيس، في توجيه مداولاتنا لفترة الـ ١٢ شهرا القادمة لن تكون بالمهمة السهلة. ومع ذلك، يود وفدي أن يشكركم على إتاحة هذه الفرص لنا للتركيز على هذه المسألة بتكريس مناقشة قائمة بذاتها تحديدا لمسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والقضايا ذات الصلة. ونرى أنه بفصلكم هذا البند من جدول الأعمال عن البند الخاص بالنظر في تقرير المجلس، فإنكم أتحتم لنا الفرصة للتداول بشأن هذه المسألة في أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا، والذي تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، فيه بأصوات متكافئة في التصدي للتحديات الجديدة على جدول الأعمال الدولي إضافة إلى إصلاح الأمم المتحدة.

وطوال العملية بأكملها، خاصة أثناء المداولات في المفاوضات الحكومية الدولية، أصرت مالطة على ترابط المسائل الخمس الرئيسية المتفق عليها في المقرر ٥٥٧/٦٢

المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبالحفاظ على هذه المسائل الخمس الرئيسية بوصفها عنصرا واحدا، فإننا نكفل أن يجري إصلاح مجلس الأمن بطريقة متماسكة ومتسقة ستحمي، بدورها، مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتهيئ لمجلس الأمن بعد إصلاحه ما يحتاجه بشدة من ملكية جميع أعضاء الأمم المتحدة له.

والسؤال الذي يُطرح كثيرا هو ما الذي يحتاجه مجلس الأمن من أجل أن يكون أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية وفعالية. ويرى وفدي أن الإجابة عن ذلك السؤال هي زيادة التمثيل في المجلس. ومن الحقائق المسلم بها أن عضوية مجلس الأمن لا بد أن تكون أكثر تعبيرا عن الواقع المعاصر، ولذلك تؤمن مالطة، مثل الكثيرين غيرها، إيمانا قويا بأنه ينبغي زيادة عضوية المجلس، إذ أن عدد الأعضاء الحاليين في المجلس لا يمثل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا بد من التذكير بأنه منذ آخر توسيع في عام ١٩٦٥، انضم إلى منظمتنا ٧٦ بلدا بصفتهم أعضاء جددا، ولذلك من المنطقي أن تكون إحدى المسائل الرئيسية التي يتعين حلها مسألة أن يراعي توسيع مجلس الأمن بعد إصلاحه العضوية الأوسع المؤلفة من ١٩٣ دولة.

وينبغي أن يبرز موقف الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس الأمن بعد توسيعه بقوة في مناقشاتنا. ولقد أظهرت المفاوضات الحكومية الدولية بكل وضوح أن هناك اتفاقا بشأن زيادة فئة الأعضاء غير الدائمين. غير أن عددا من البلدان، التي اقترحت، لأسباب مختلفة، زيادة ستة أو سبعة مقاعد في فئة الأعضاء الدائمين، قد أضعفت هذا الموقف نوعا ما.

وإذا كنا سنقبل بهذا الاقتراح، ومع أخذ الاقتراح بزيادة عدد أعضاء المجلس إلى رقم في منتصف العشرينات بعين الاعتبار، فذلك يعني أنه إذا أضفنا الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين، فسيكون في المجلس الموسع ١١ أو ١٢ عضوا دائما من بين ما مجموعه ٢٥ أو ٢٦ عضوا في مجلس الأمن. ومن شأن هذه الحالة أن تثير سؤالا وجيها آخر: كم عدد المقاعد التي ستبقى شاغرة لكي تشغلها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟ سيكون الجواب أربعة مقاعد إضافية فقط للدول الأعضاء الـ ١٦٨ الباقية. ومن المؤكد أن زيادة كهذه في فئة الأعضاء غير الدائمين لن تكون ممثلة لأعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بفعالية مجلس الأمن، من الضروري أن يتمكن المجلس من الاستجابة للحالات الناشئة بمزيد من السرعة نتيجة للتحسينات التي أُدخلت على أساليب عمله. فهناك، على سبيل المثال، حاجة إلى تسريع عمل الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها لجان الجزاءات والأفرقة العاملة، لا سيما بإيلاء اهتمام أكبر للحالات التي تعرضها عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويرى وفدي أنه كي يكون مجلس الأمن فعالا، يتعين عليه أن يتناول القضايا، خاصة القضايا ذات الطابع الطويل الأمد، بطريقة أكثر إنصافا وتوازنا؛ والتقليل من استخدام حق النقض؛ ومراعاة مصالح أعضاء الأمم المتحدة عامة في القرارات التي يتخذها. ومن المسلّم به أن العديد من هذه المسائل يتوقف على الإرادة السياسية للأعضاء الدائمين في المجلس أنفسهم، حيث أنهم يتمتعون بحق النقض للموافقة أو عدمها على إجراء أي تغييرات في أساليب عمل مجلس الأمن. وبالرغم من ذلك، يعتقد الكثيرون منا أن إدخال تحسينات على أساليب العمل سيكون له، بدوره، أثر إيجابي مباشر على مسألة شفافية وكفاءة مجلس الأمن نفسه.

وفيما يتعلق بمسألة الشفافية، يرى وفدي أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إمكانية معرفة المزيد عن القضايا وينبغي أن تتلقى معلومات حديثة وذات صلة وعلى وجه السرعة عن المسائل المعروضة على

مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك عدد أقل من الجلسات المغلقة وعدد أكبر من الإحاطات الإعلامية والمشاورات المفتوحة. وربما يتمثل ما هو ضروري في تشجيع الأعضاء الدائمين في المجلس على العمل بشكل وثيق مع غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاستماع إلى النداءات والاقتراحات السليمة لتحسين أساليب العمل بشكل أكثر جدية.

بدون شك فإن السؤال الذي يدور في أذهان الكثيرين هو ما الذي يمكن عمله في الأجل القصير لتحقيق إصلاح مجلس الأمن. يكمن الجواب الممكن في اقتراح إيطاليا وكولومبيا، الذي يرى وفدي، أنه اقتراح توفيقي يسد الفجوة، ويوفر أساسا لانفراج محتمل، استعصى على المفاوضات الحكومية الدولية لسنوات عدة حتى الآن. لا يقوم هذا الاقتراح على أساس مالي أو أي معايير أخرى تقف حجر عثرة أمام تطلعات غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعضوية في مجلس الأمن، بل هو اقتراح من شأنه أن يؤدي إلى مجلس أمن أكثر عدلا وديمقراطية وقابلية للمساءلة.

في ذلك الصدد، فإن وفدي بالتالي ليس في إمكانه قبول محاولات بعض الوفود تفسير المادة ٢٣ من الميثاق باعتبارها تضع الأساس لعضوية مجلس الأمن، في جملة أمور، تبعا للمساهمات المالية للدول الأعضاء في المنظمة. سوف يعمل هذا التفسير والمعيار ضد الدول الصغيرة التي لا يمكنها أبدا أن تصل إلى القدرة اللازمة. في هذا السياق، لا بد لي أن أؤكد على ضرورة استناد عضوية مجلس الأمن للسيادة والمساواة بين الدول، وتعهدها بالإسهام في السلم والأمن. في الواقع، تظهر محاضر الجلسات أن البلدان الصغيرة قد قدمت إسهامات قيمة جدا عندما كانت دولا أعضاء غير دائمة في مجلس الأمن.

إن القرار ٥٥٧/٦٢ يضع الأساس للتوصل إلى حل تفاوضي بشأن القضايا الرئيسية الخمس التي يحددها. يتضمن النص الذي أعده رئيس المفاوضات الحكومية الدولية كل الاقتراحات التي طرحت حتى الآن. يبشر الانتقال السلس للمناقشات والمفاوضات في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بالخير فيما يخص مداولاتنا المستقبلية. وقد تحقق الكثير خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. من هنا يعتقد وفدي أنه من المهم الحفاظ على ما تم إنجازه. وأناشد الجميع المحافظة على هذا الإنجاز من خلال رفض اتخاذ مبادرات أحادية أو إتباع نهج جزئية.

السيد الرئيس، كما أشرتم بحق في ملاحظاتكم خلال الجلسة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة هذه.

”لننطلق من الجهود التي بذلت سابقا لإصلاح مجلس الأمن ولنمض بها إلى الأمام معتمدين في ذلك على الإرادة الجماعية للدول الأعضاء“ (A/66/PV.1 و A/66/PV.2).

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن بلدي شيلي يولي أهمية خاصة لبند جدول الأعمال المعروض على الجمعية العامة اليوم، ونرحب بالأولوية التي أعطيتموها لهذه المسألة سيدي الرئيس. ونثني أيضا على قرار الإبقاء على الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، بوصفه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، واعتزامه استئناف المفاوضات خلال الأسابيع القليلة المقبلة. يمكنه الاعتماد على دعمنا واحترامنا.

في عام ٢٠٠٨، كما تعلم الجمعية العامة، اعتمدت الجمعية القرار ٥٥٧/٦٢، الذي وافقت فيه على النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن من خلال المفاوضات الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك القرار والقرارات الأخرى المتتالية بشأن المسألة نفسها، في جملة أمور، تم التوصل إلى

اتفاق بشأن خمس مسائل رئيسية هي: فئات العضوية ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس أمن موسع وأساليب عمل المجلس، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

يؤمن بلدي إيمانا راسخا بمجلس أمن أوسع ويكرر موقفه المتمثل في ضرورة استناد تكوين المجلس للتمثيل العادل. لذلك فإننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية، ولكن دون توسيع حق النقض ليمنح لأعضاء جدد.

إننا نؤيد ثنائيا تطلعات البرازيل وألمانيا والهند واليابان في الإنضمام كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أنه يجب معالجة مسألة نقص تمثيل القارة الأفريقية في الشكل الحالي لمجلس الأمن. يجعل عدد البلدان الأفريقية – وأن غالبية المسائل المطروحة على جدول أعمال المجلس تخص حالات ناشئة في تلك البلدان – من الضروري أن يكون لها حضور أكبر في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجددا التزامنا بضرورة استخدام أساليب عمل أكثر شفافية والتمتع بقدر أكبر من المشاركة من أجل تعزيز قدرة وشرعية المجلس والمنظمة.

يؤمن بلدي بالطبيعة الأساسية لهذه المناقشة. ومن ثم، نكرر التزامنا بعقد مناقشة جادة وشاملة من أجل جمع آراء وتطلعات الدول الأعضاء بطريقة ديمقراطية تتسم بالاحترام.

إن الالتزام بتحقيق إصلاح مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع الرغبة في تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة يعني بالضرورة التخلي عن المواقف المتشددة المتصلبة. على العكس من ذلك، إذا كنا نطمح إلى نتائج محددة تحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نركز على تحقيق توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن، مما يجعل من الممكن إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، حتى يصبح أكثر ديمقراطية وشمولا وشفافية.

السيد كوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب هنغاريا بعقد مناقشة الجمعية العامة هذه باعتبارها فرصة لاستئناف مناقشات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. نجحت الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في الحفاظ على زخم عملية المفاوضات الحكومية الدولية، لكن للأسف، فشلت مرة أخرى في تحقيق انفراج. لسوء الحظ، ثبت مرة أخرى أن مهاراتنا التراكمية فعالة بما يكفي للحيلولة دون تنفيذ أي إصلاحات. التغيير لن يحدث إلا إذا شرعنا في تنفيذه. سيتحتم علينا يوما ما أن نواجه سؤال حول سبب فشلنا في اتخاذ إجراء بمجرد اتفاقنا جميعا على أن التغيرات التي طرأت على العالم، تستدعي تغييرات في مجلس الأمن.

حذر بعض الزملاء من تحديد مواعيد نهائية. لعقدين من الزمن، لم يكن لدينا مواعيد نهائية. إلى أي حد ساعد ذلك؟ عارض بعض الممثلين النهج التدريجي، لكن خلال السنوات العشرين الأخيرة، هل اتفقنا أبدا على حل شامل؟

ينبغي أن يعكس تكوين وأساليب عمل مجلس الأمن التغيرات التي حدثت في الساحة السياسية والاقتصادية الدولية. إن توسيع العضوية في كلتا الفئتين تدبير ضروري لتعزيز شرعية وفعالية المجلس.

لذلك فإننا نرحب بمبادرة مجموعة الأربعة ومشروع القرار المرفق برسالتهم المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة. تلك المبادرة قد حازت تأييدا عبر الأقاليم ويمكن اعتبارها أساسا للشروع في مفاوضات حقيقية.

تجلب عملية إصلاح المجلس معها فرصة هامة لاعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. تتضمن اقتراحات مجموعة الدول الخمس الصغيرة عناصر هامة يمكن النظر فيها في مرحلة قادمة من

المفاوضات. كما أن عملية الإصلاح توفر لنا إمكانية – وضرورة – التفكير في إعداد مدونة لقواعد السلوك يتحتم علينا الالتزام بها في حملاتنا الانتخابية أيضا.

في الختام، أؤكد مجددا دعم هنغاريا الثابت للقيام بإجراء عاجل بشأن إصلاح مجلس الأمن وأملها في تحقيق تقدم ملموس في ذلك الصدد بنهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

السيد دي فيغا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء الأولوية في جدول أعمال الجمعية العامة المزدحم إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. كما أود أن أهنئ السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السادسة والستين بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن احتفاظكم به في ذلك الموقع هو حقا تعبير عن تقديركم لروح القيادة المتميزة التي أبداها السفير تانين في إدارة تلك المهمة الشاقة والمعقدة.

كما أود أن أشكر السفير خوسيه فيليبي موورايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/66/2) أمس وأن أعرب عن الشكر لوفد ألمانيا لإسهاماته الهامة في إعداد التقرير.

تتفق الفلبين تماما مع البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز. لكن وفدي يود أن يؤكد على عدد من النقاط.

لا تزال الفلبين تدعم بقوة إصلاح مجلس الأمن وتشجعه. لقد ظل موقفنا ثابتا منذ إنشاء الأمم المتحدة حيث أن الفلبين، بوصفها عضوا مؤسسا، كانت من أوائل الذين أعربوا عن الحاجة لأن يكون المجلس أكثر استجابة وفعالية في الاضطلاع بولايته.

وفي الوقت الراهن، فإن الفلبين منخرطة بنشاط وبروح بنّاءة في المفاوضات الحكومية الدولية. وفي الواقع فإننا كنا، مرة أخرى، من بين الذين ناشدوا رئيس المفاوضات الحكومية الدولية تجميع الآراء والمواقف المتنوعة في شكل مكتوب بحيث يتسنى تسجيلها وتجميعها في مختلف مراحل العملية. لذا نشعر بالارتياح لأن الرئيس قد استجاب لندائنا وأعد باقتدار نصا يتضمن جميع الاقتراحات التي طرحت بشأن المسائل الرئيسية. قد يفضل البعض تسميته بالنص التجميعي فيما يريد الآخرون أن يسموه نصا تفاوضيا. وأيا كان التفضيل فالواضح أن لدينا مشروع ورقة عمل يمكن أن يكون أساسا لمفاوضات مجدية وموضوعية مع إمكانية إدخال تعديلات أو تنقيحات عليه خلالها.

يسعد الفلبين إذ ترى أن جميع اقتراحاتها بشأن المسائل الرئيسية قد ضُمّنت في النص. وبطبيعة الحال لن أتطرق إلى تفاصيل تلك الاقتراحات أو عناصرها نظرا لضيق الوقت. لكن يكفي أن أقول أن وفدنا يؤمن بأن مواقفنا، إذا ما أتيحت لنا فرصة في المفاوضات في المستقبل لتوضيحها، ستلقى العناية الواجبة والتجاوب من الوفود الأخرى.

تؤمن الفلبين إيمانا راسخا بأن إصلاح مجلس الأمن عمل في طور الإنجاز ولن يأتي بنتائج فورية. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يفسر على أن المفاوضات الحكومية الدولية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. نعم، يتحتم أن تُدرس بعناية جميع آرائنا ومواقفنا – لأن ذلك في نهاية المطاف جزء من العملية الديمقراطية – شريطة أن نتفق جميعا على موعد لإنهاء الكلام والشروع في التفاوض. وبعد أربعة أعوام من المفاوضات الحكومية الدولية، أحسبنا الآن قد تكلمنا بما فيه الكفاية. خلاصة القول أن علينا أن ننتقل من القول إلى الفعل حتى نتمكن من تحقيق النتائج المتوخاة التي نحرص جميعا على تحقيقها.

وفي ذلك الصدد، يقترح وفد الفلبين على رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أن يضع خطة عمل أو إطارا زمنيا للمفاوضات والطرائق التي يمكن بها أن يجمع بها النص التفاوضي بين الآراء المتشابهة والمتناقضة. ولنكن واقعيين. إننا لا نتوقع أن نتفق على جميع المسائل فورا. وتؤمن الفلبين بأنه لن يتسنى الوصول إلى أي اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن إلا في شكل خطوات تدريجية. ولن نتمكن من التوصل إلى اتفاق كامل إلا بعد التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط ووجهات النظر.

إن مهمة طرح الأفكار بشأن أفضل السبل لإصلاح مجلس الأمن مهمة دقيقة، والفلبين تناشد جميع الدول الأطراف ألا تغفل هدفنا الأساسي المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وقابلية للمساءلة وأكثر ديمقراطية وشفافية واستجابة وكفاءة.

حقا، إنها مهمة شاقة وعسيرة. لكن لكل منا مصلحة في انجازها في المستقبل المنظور. وينبغي أن نحتفظ بيقيننا وحماسنا في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ذلك أنه لا مجال لتحقيق انجاز بهذا الحجم إذا لم يكن الحماس واليقين ببلوغ النجاح هما وقوده وأسباب استدامته.

سيدي الرئيس، إن قيادتكم الحسنة ورغبتكم الصادقة في الدفع إلى الأمام بإصلاح مجلس الأمن مصدر تشجيع لنا. ستواجهنا عقبات وصعوبات، لكننا نؤكد لكم أننا على أهبة الاستعداد لدعمكم أنتم والسفير تانين في القيام بهذه المهمة الهائلة.

السيد بيشتا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض العناصر التي تشكل جوهر موقف أوكرانيا من المسألة قيد المناقشة اليوم. وكما أشار رئيس أوكرانيا في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/66/PV.12) فإن عالم اليوم يضع أمام الأمم المتحدة مهام جديدة ومعقدة وصعبة على نحو متزايد. وفي هذا الصدد، فإن تحسين فعالية عملنا المشترك لا يمكن أن يتأتى من دون إصلاح شامل لهذه المنظمة وأجهزتها الرئيسية، بل ومن دون تحديث مجلس الأمن.

لذلك تعتبر أوكرانيا أن إصلاح مجلس الأمن مسألة ذات أهمية دولية استثنائية. إن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وتوازنا وعمله أكثر فعالية شفافية، خاصة في ما يتعلق بعملية صنع القرار، أمر حيوي لكي تتكيّف الأمم المتحدة مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين.

ينبغي الامتثال الصارم بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة عند تنفيذ إصلاح مجلس الأمن. وتعطي أوكرانيا الأولوية لوجهي الإصلاح معا بمعنى زيادة عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله. ونؤمن بأن تحقيق تقدم في أي من المجالين سيبشر خيرا في ما يتعلق بتعزيز مجلس الأمن ومنظمتنا ككل.

وحيث أن الفرصة قد أتيحت لوفدنا أمس ليقدم الخطوط العريضة لأرائه بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، فإنني سأقصر ملاحظاتي اليوم بشكل أساسي على مسألة توسيع العضوية. إننا نؤيد زيادة تمثيل البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن. كما أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن تعزيز تكوين مجلس الأمن ينبغي أن يكون على أساس المجموعات الإقليمية الحالية.

وأكد رئيس أوكرانيا أيضا في كلمته أمام الجمعية العامة على عنصر هام آخر. ذلك العنصر هو أن بلدي على استعداد لمناقشة جميع المفاهيم التقدمية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إن مراعاة مصالح المجموعات الإقليمية كافة في هذه العملية شرط أساسي. وفي ضوء ذلك فإن أي زيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تعزز تمثيل دول أوروبا الشرقية بمنحها مقعدا إضافيا في الفئة غير الدائمة.

إننا نتطلع إلى عقد مفاوضات موضوعية حول هذه الجوانب وغيرها في المفاوضات الحكومية الدولية لدى استئنافها بهدف إحراز تقدم في وقت مبكر في إصلاح مجلس الأمن. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للقيام بدوره في ذلك بالمشاركة النشطة والبنّاءة في عملية تفاوضية مفتوحة وشفافة وشاملة يشارك فيه الجميع.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع لمواصلة مداولاتنا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن التي طال أمدها و لم تحسم بعد، مع التركيز على مسألة عضوية المجلس ذاتها. إن ماليزيا ملتزمة تماما، في إسهامها في المناقشة، بضمان أن تظل مسألة عضوية مجلس الأمن، على الرغم من صعوبتها، موضع نقاش فيما نواصل مسعانا لإصلاح مجلس الأمن.

كما أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تقديره أيضا للسفير ظاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، لحسن قيادته وعمله. وستواصل ماليزيا تعاونها معه ودعمها له في هذه المهمة الهامة.

إن التطورات التي شهدناها في نيويورك في هذا العام، فيما يتعلق بمقترح تقدمت به بعض الدول الأعضاء بشأن مسألة عضوية مجلس الأمن، تظهر مدى انقسام وانشقاق المجتمع الدولي حول تلك المسألة. وبينما يوجد اتفاق عام على ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، إلا أننا لم نتمكن بعد من الوصول إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما نحو بلوغ ذلك الهدف المنصوص عليه بالفعل في القرار ٦٢/٧٤ المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

ويتعين علينا التسليم بأن إخفاقنا في المضي قدما فيما يتعلق بجوهر هذه المسألة ذات الصلة هو أحد أعراض الشلل الذي أصابنا منذ أعوام. فنحن لا نزال ندفع بأن إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أمر في غاية الأهمية للدول الأعضاء، ولكننا لا نبدي أي مرونة. بل بالعكس، فقد تشددت بعض المجموعات في مواقفها، واليوم نجد أنفسنا حيثما كنا نقف في عام ١٩٩٢. ويتعين علينا أن نرتفع عن مواقفنا المعروفة وأن نمد أيدينا، بقدر المستطاع، إلى المجموعات الأخرى من الدول الأعضاء لضمان أن يشهد إصلاح مجلس الأمن، وخاصة مسألة العضوية، بعض التطورات الايجابية في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

منذ بدايات المناقشة، سعت ماليزيا بصورة مستمرة إلى سد الفجوات بين الأصوات الكثيرة المتنافسة في الأمم المتحدة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولقد تأسست آراؤنا على الحقائق الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة، وهو منظور دأبنا على توفيره في المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وترى ماليزيا أن مجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح كبير، فيما يتعلق بأساليب عمله ومسألة توسيع عضويته على السواء. كما تؤيد ماليزيا توسيع العضوية في الفئتين.

والأهم من ذلك أن ماليزيا تريد وضع حد لحق النقض بين أعضاء مجلس الأمن لأنه أمر غير ديمقراطي. ولحين حدوث ذلك، ستواصل ماليزيا، كما فعلت في الماضي، حث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، عند ممارستهم حق النقض، على ضمان إخضاع هذه الإجراءات لمعايير تنظيمية تفاديا لاستخدام حق النقض بطريقة غير عادلة، والأهم من ذلك، ضد مصالح أغلبية الدول الأعضاء.

كذلك تحبذ ماليزيا مفهوم التمثيل الإقليمي الدائم في غياب مرشحين واضحين ولا خلاف عليهم لشغل المقاعد الدائمة التي ستخصص مستقبلا لبعض المناطق. ومن شأن

خطوة كتلك مساعدة المناطق التي تواجه مصاعب في اختيار مرشحين لتمثيلها في مجلس الأمن.

أود الآن أن أتطرق إلى مسألة حجم المجلس بعد توسيع عضويته في عملية الإصلاح. في عام ١٩٦٣، قررت الجمعية العامة، باتخاذ القرار ١٩٩١ (د-١٨) الذي عدَّل المادتين ٢٣ و ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، توسيع عضوية مجلس الأمن بإضافة أربعة أعضاء جدد ليصبح المجلس مكونا من ١٥ عضوا كما هو الحال اليوم. وجاء ذلك التوسع على خلفية وجود ١١٤ عضوا في الأمم المتحدة آنذاك.

واليوم، لدينا ١٩٣ دولة عضوا. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ”ما هو العدد المناسب لعضوية مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيع عضويته؟“. تؤمن ماليزيا بأنه ينبغي أن ننظر للأمر من زاوية عدد الدول الأعضاء والعدد الموازي له من أعضاء مجلس الأمن آنذاك وفي الوقت الراهن، وسنتمكن من تحديد الحجم الأمثل لمجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيع عضويته. والمسألة ليست مجرد عملية حسابية. والعدد سيعبر عن مدى قدرة مجلس الأمن اليوم على تمثيل مصالح الدول الأعضاء كافة في ضمان صون السلم والأمن الدوليين.

ولقد آن الأوان لأن تفكر جميع الدول الأعضاء بجدية في مجالات الإصلاح التي يمكن أن نتفق عليها جميعا حتى نتمكن من المضي قدما بالعملية. ولا خيار أمامنا سوى أن نبدي روحا قيادية إيجابية في التوصل إلى نص نهائي ومتفق عليه. وعلينا أن نعمل بصورة وثيقة لضمان إزالة المزيد من الأقواس المعقوفة في النص التفاوضي. ونحن مدينون لشعوبنا بإيجاد حل لهذا الجمود الذي طال في مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وإذا عجزنا عن الوصول إلى حل، فإن ذلك سيؤثر على مصداقية الأمم المتحدة بوصفها منظمة فعالة في مواجهة التحديات الراهنة التي تواجهنا والتصدي لها.

السد كابامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتحتموها لي للكلام عن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة.

أمامنا اليوم، مرة أخرى، فرصة لإحراز تقدم في عملية بدأت قبل ٢٠ عاما تقريبا. إنها عملية هامة. وهي شاقة؛ وهي محبطة. وكما حدث في مرات عديدة في الماضي، أمامنا فرصة أخرى – فرصة لنتظاهر بأننا نتفاوض في الوقت الذي نعلم فيه أن ذلك غير صحيح. وسنعيد تأكيد مواقفنا إلى حد الملل. وسننتقد مقترحات بعضنا بعضا إلى حد الملل. وسَنلِجُ القاعة ونقرأ بياناتنا، ثم نخرج دون أن يهتم أحد بالإصغاء إلى الآخر ودون أن يهتم أحد بالتكلم مع الآخر. وستكون تلك فرصة أخرى مهدرة كفرص أخرى كثيرة من قبل.

هل نحن على استعداد حقا هذه المرة لنتناقش ونتفاوض بجدية بشأن إصلاح مجلس الأمن؟ أم أننا لا نزال منخرطين في حرب استنزاف، على أمل إرهاق بعضنا بعضا فنرضخ ومناطحة بعضنا بعضا حتى السقوط على الأرض إلى أن يستسلم الآخر، ويسعى كل منا للبقاء أطول من الآخر حتى يرى هزيمته؟

وإن كنا مستعدين للانخراط في مفاوضات جدية، فإنني على استعداد لأكرر، إلى حد الملل، موقف زامبيا إزاء إصلاح مجلس الأمن. وإذا ظن أي أحد أن حرب الاستنزاف ستضعفنا حتى نستسلم ونقبل نتائج تعجز عن معالجة الولاية التي أسندها إلينا زعماؤنا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية (انظر القرار ٢/٥٥)، فأنني أود أن أذكر بوضوح أن زامبيا قادرة على الصمود أكثر من ذلك. وأفريقيا أكثر قدرة على الصمود من ذلك.

وينبع صمودنا من كون الكفاح والتجارب التي مررنا بها كقارة وكشعوب كانت أكثر صعوبة من هذه المفاوضات. فنحن قارة وشعوب أقر بنا التاريخ على مضض باعتبارنا حاشية. وبوصفنا وجودا ضروريا ولكنه غير ملائم، نحن صوت غير مرئي لقارة وشعوب كان في وسع العالم أن يتجاهله بدون عواقب، بيد أنه لا يمكن أن يفعل ذلك بعد الآن. ونحن قارة وشعوب ظللنا دائما في أسفل القائمة. ونحن عازمون على المطالبة بمكاننا المناسب على الطاولة.

ومن المفهوم أنه ينبغي أن تكون هناك دواع للقلق حيال كفاءة وفعالية مجلس الأمن الموسع، ولكن من غير المفهوم لماذا يمكن لأي أحد أن يستخلص أن إضافة مقعدين للبلدان الأفريقية إلى فئة العضوية الدائمة ومقعدين آخرين للبلدان الأفريقية إلى فئة العضوية غير الدائمة يمكن أن تبدد كفاءة المجلس وفعاليته.

ومن المفهوم أن هناك دواعي للقلق حيال توسيع نطاق أي أداة غير ديمقراطية مثل حق النقض (الفيتو). بيد أنه لا يمكن فهم السبب الذي يدعو أي أحد، وبخاصة من يشيدون بفضائل الديمقراطية، إلى أن يريد الإبقاء على هذا الحق لأنفسهم، بينما ينكرونه على عضوين أفريقيين دائمين في مجلس الأمن. فنحن لا نفهم. ونحن لا نطالب بالمعاملة على قدم المساواة في الأمم المتحدة بوصفها استجداء لاحسان الآخرين. ونطالب بالمعاملة المتساوية لأننا نستحقها كقارة وشعوب.

وإذ أتناول العملية نفسها، فإن وفد بلدي يتطلع إلى أن يعقد الميسر، السفير تانين، جولة المفاوضات المقبلة. ولكننا نأمل، هذه المرة، أن نجري مفاوضات حقيقية وأن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة التي تحرز تقدما حقيقيا. وزامبيا وأفريقيا على استعداد.

السيد أكينو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة الجمعية العامة لمواصلة مناقشة إحدى المسائل الرئيسية المتصلة بإصلاح المنظمة، ألا وهي: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بمجلس الأمن.

وبفضل القيادة المحنكة لأعمالنا من جانب السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، أمكن إدارة عملية مفتوحة وشفافة وشاملة لجميع الأطراف. ولذلك نحن مسرورون لأننا يمكن أن نواصل التعويل على مساعدته في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بالمجلس.

وتظهر المناقشات الهامة والموضوعية التي عقدناها بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن الحاجة العاجلة إلى أن تتكيف المنظمة مع السياق الدولي الحالي وأن تعكس بشكل كاف التغييرات التي طرأت على الساحة العالمية. وتحقيقا لتلك الغاية، ترى بيرو أن علينا أن نغتنم فرصة ذلك الزخم الكبير لانجاز تجديد مجلس الأمن وإصلاحه بغية تحويله إلى هيئة أكثر ديمقراطية وفعالة وكفؤة.

ومن هذا المنطلق، تؤمن بيرو بأن علينا أن نعطي زخما جديدا للمفاوضات وأن نمضي قدما نحو عملية الصياغة المنظمة غير الرسمية التي ستفضي إلى إعداد نص للتفاوض بشأنه مع بدائل واضحة تحظى بتأييد جميع الأعضاء واشدد، على وجه الخصوص، بالتزامهم السياسي. ومع أننا نرحب بتجميع الرئيس لاقتراحات المفاوضات الحكومية الدولية، وفي ضوء ما ذكره الأعضاء حتى الآن، فإن بيرو تفضل إعداد نص أساسي للتفاوض بشأنه يتجاوز توحيد المواقف ويحدد ويحلل الخيارات المعروضة علينا حتى نتمكن من المضي نحو المفاوضات التي تحرز نتائج ملموسة ومتوازنة

وتمثيلية – ودائما على أساس مبدأ أنها يجب أن تكون عملية شاملة لجميع الأطراف وشفافة وساعية للإصلاح العاجل لمجلس الأمن.

وتؤكد بيرو مجددا على اقتناعها بأنه، بغية تكييف مجلس الأمن على الوقائع الجديدة، علينا أن نضيف أعضاء جددا، في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء، وبالتالي تشجيع التمثيل الإقليمي العادل والمتوازن الذي يغير الوضع الراهن الحالي.

وفيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، اتخذت بيرو باستمرار موقفا قائما على المبدأ هدفه النهائي إزالة الفيتو. ومع ذلك، وبروح بناءة بغية عدم إصابة عملية المفاوضات بالشلل، يرى وفد بلدي أنه ينبغي قطع التزام، كمرحلة أولى، بتقييم استخدام مقيد لحق الفيتو، وبذلك الاستفادة من فكرة القاعدة التي أرستها الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق. وإضافة إلى ذلك، تعتقد بيرو أن من الأهمية بمكان التوصل إلى توافق للآراء يجعل من الممكن تحديد قيود دقيقة على استخدام الفيتو، وإزالة إمكانية مارسته في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الصارخة والمتكررة لحقوق الإنسان.

وينبغي لأي عملية أن تقودنا نحو اتخاذ قرار. فالتكرار المستمر لمواقفنا الوطنية لا يؤدي سوى إلى تأخير اتخاذ قرار شامل يحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء. وباختصار، إذا أردنا إصلاح المجلس، على نحو ما أعلناه بالإجماع هنا، يجب أن نحول الرغبة إلى التزامات ملموسة.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يحرز مجلس الأمن تقدما في إجراء تقييم ذاتي جدي وشامل لأعماله. ولا بد من القيام بذلك من أجل تحديد الإجراءات الجديدة التي يجب اتخاذها لزيادة شرعية المجلس، فضلا عن فعالية أعماله وكفاءتها.

وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن من المهم للغاية إحراز تقدم في إصلاح أساليب عمل المجلس بغية جعلها تتسم بالشفافية والفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن من الضروري عقد المزيد من الجلسات العامة وزيادة اطلاع الأعضاء على آخر المعلومات بشأن المواضيع قيد المناقشة وأن تكون الجلسات موضوعية وحسنة التوقيت. كما نؤمن أن من الأهمية بمكان تعزيز ممارسة المجلس المتعلقة بعقد المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات قبل مناقشة المسائل ذات الصلة في المجلس، فضلا عن إدراج عمليات تقييم ذاتي واستعراضات منتظمة لتنفيذ قرارات المجلس.

ويشيد وفد بلدي بالمشاورات المفتوحة بشأن تقارير مجلس الأمن التي تعقد قبل إعداد تقارير المجلس. وتؤدي مثل تلك الممارسة إلى تشجيع الشفافية وتحسين التنسيق مع الجمعية العامة والمسؤولية التي تقع على عاتق المجلس عن أخذ معايير الأعضاء بعين الاعتبار حين سماعها والاستجابة لها. ولذلك نود أن يصبح هذا الأمر ممارسة منتظمة.

إن تقارير الأمين العام وممارسة عقد المناقشات المفتوحة بشأن المسائل المعروضة على المجلس – على سبيل المثال، مثل الحالة في الشرق الأوسط وتقارير الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع ودور النساء في بناء السلام – مبادرات تحظي بتقديرنا. وإذا أريد أن يكون لتلك الممارسات قيمة مضافة، فإنها لا يمكن تصبح مجرد مرحلة شكلية تصدر بعدها البيانات الرئيسة فورا أو، الأمر الأسوأ، مرحلة تعرف فيها نتائج المجلس بالفعل قبل انتهاء أعماله.

ونظرا لأن على المناقشات أن تعكس رأي الأعضاء في المنظمة بشأن المجالات الواقعة في نطاق مسؤوليتهم، فإن من الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار جميع المواقف التي تم الإعراب عنها، بما في ذلك إمكانية جعل أعضاء المجلس عقد جلسات استماع للدول غير الأعضاء أولوية بوصفها

إبداء لرغبة المجلس في الانفتاح والشمولية، اللذين نرى أنهما ضروريان لأعمال تلك الهيئة الهامة.

وأود أن اختتم بياني بإعادة التأكيد على رغبة بلدي التامة في مواصلة المشاركة بشكل بناء في هذه المرحلة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد اعضائة والمسائل المتصلة بالمجلس.

السيد ريشنسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، اتخذ جميع الأعضاء قرارا هاما ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وبعد عدة أعوام من المناقشات وفي ضوء تجربة العام الماضي – حيث جرت محاولات عدة ليست كلها سارة للدفع قدما بالمبادرات – فإننا نرى أنه ثمة فرصة مناسبة اليوم للتدبر في ما تم انجازه حتى الآن، وكيفية تركيز مفاوضاتنا على ضمان إحراز تقدم خلال الدورة السادسة والستين.

ولئن أظهرت مناقشة العام الماضي أن الأعضاء ما زالوا منقسمين بشكل أساسي، فإن كندا تؤمن بشدة بأن الالتقاء فيما بين الدول الأعضاء ليس أمرا بعيد المنال. فثمة اتفاق واسع النطاق بشأن ضرورة زيادة حجم مجلس الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يبقى المجلس فعالا. وتبين الإجراءات التي اتخذها المجلس مؤخرا في ليبيا وكوت ديفوار ضرورة وقيمة اتخاذ مجلس الأمن للإجراءات العاجلة والحاسمة. وهذه النماذج تتعارض تعارضا صارخا مع عدم اتخاذ استجابة فعالة للحالة في سوريا. وإذ ننظر في إصلاح حجم مجلس الأمن وتشكيله، علينا ألا نتغاضى عن الحاجة إلى وحدة الهدف فيما بين أعضاء المجلس والاستعداد للعمل في وجه تلك التحديات.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا بالجلسات غير الرسمية العديدة التي عقدت في جميع أرجاء العام وسمحت بعد مناقشات بناءة وغير رسمية مع جميع مجموعات المصالح، بيد أن من الواضح تماما أنه لا تزال هناك اختلافات جدية بشأن عدد من المسائل، مثل فئات العضوية. ولا يمكن إصلاح مجلس الأمن بصورة فعالة بمجرد توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة بالفعل لبعض البلدان لتشمل بعض البلدان الأخرى وبمجرد إضافة مقاعد دائمة.

أن بلدي يؤمن بشدة بأنه من أجل تحقيق إصلاح يتسم بالديمقراطية والمسؤولية والشفافية لمجلس الأمن، لا بد من زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين المنتخبين. ومن شأن زيادة عدد الأعضاء المنتخبين أن تمكن من تحسين تمثيل جميع مناطق العالم، وبخاصة المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا مثل أفريقيا، ومن شأنه أيضا أن يتيح فرصة أكبر للدول للعمل في المجلس في فترات منتظمة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولهذا السبب تود كندا أن تستكشف بصورة جدية الخيارات العاجلة. على سبيل المثال، إن إصلاح مجلس الأمن بزيادة مقاعد منتخبة أخرى، مع إمكانية إعادة الانتخاب، أو بفترات عمل أطول قليلا تبلغ بين ثلاث وخمس سنوات، ربما يلبي الحاجة إلى الاعتراف بالمساهمات الخاصة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة، مع الإبقاء على المساءلة اللازمة أمام العضوية الواسعة وضمان وجود مساحة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم للعمل في المجلس.

ومع أن هناك العديد من التفاصيل التي يتعين النظر فيها، فإن زيادة استكشاف الخيارات العاجلة في الوقت الحالي تتيح لنا أفضل فرصة لكسر حالة الجمود الحالية. وبغية إحراز تقدم كبير بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا بد أن تكون

جميع الوفود راغبة في التخلي عن الخيارات المفضلة الخاصة بها والاشتراك في مفاوضات جدية تهدف إلى التوصل إلى حل توافقي. ولذلك السبب، تناشد كندا جميع الدول التطلع نحو التوصل إلى حالات التوافق الممكنة. ويحدونا الأمل في أن نبذل في العام المقبل جهودا بناءة بدلا من الجهود الانقسامية حول مسائل الإصلاح الرئيسية الخمس وربما إحراز تقدم بشأن التوصل إلى توافق للآراء.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية من أجل إصلاح مجلس الأمن.

مضى أكثر من عامين منذ بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وخلال ذلك الوقت، ومع إحراز تقدم كبير، مثل صياغة الوثيقة الأساسية للمفاوضات، لم نتمكن من تحقيق هدفنا المشترك المتعلق بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يتناول النقاط الرئيسية الخمس المحددة في القرار ٥٥٧/٦٢. وترى المكسيك أن ضرورة الإصلاح عاجلة، وهي على استعداد لمواصلة المشاركة بشكل حيوي في المفاوضات الحكومية الدولية الرامية إلى إنشاء مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا سنبدي الروح البناءة والتعاونية والمرنة التي أبديناها طوال جولات المفاوضات السبع السابقة.

وخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، انقطعت المفاوضات الحكومية الدولية من جراء المحاولات الانقسامية الرامية إلى فرض نموذج جزئي للإصلاح رأينا أنه لا يتمتع بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، ناهيك عن تقريبنا من التوصل إلى أي توافق للآراء. تلك المبادرات تؤدي إلى تفاقم الانقسامات فيما بين الدول وتجعل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن أمرا أصعب منالا. ونأمل ألا يتكرر ذلك.

وشاركت المكسيك بفعالية في عملية المفاوضات الحكومية الدولية لأننا ندرك إلحاح إحراز تقدم سريع في الإصلاح الشامل بالبحث عن حلول بديلة تؤدي إلى تضييق الفجوة بين مواقف المجموعات والبلدان المختلفة. وتحقيقا لتلك الغاية، عقدنا في ١٨ تموز/يوليه اجتماعا دوليا في مدينة المكسيك، على وجه التحديد لتشجيع استكشاف أكثر تفصيلا للاقتراحات الوسيطة أو التوافقية التي يمكن أن تساعدنا على إنهاء حالة الجمود الحالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروشي (هنغاريا).

لقد اتخذنا تلك الخطوة لأننا نعلم أن إصلاح مجلس الأمن يتطلب أوسع اتفاق ممكن فيما بين الأعضاء من أجل منح المجلس الشرعية السياسية اللازمة لضمان فعالية قراراته. ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة مثل ذلك الحل الوسيط في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. وبالفعل قدمت المكسيك، مع الأعضاء الآخرين في حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء، اقتراحا في ذلك الصدد، وما زلنا نأمل أن تبدي مجموعات البلدان الأخرى المرونة نفسها.

وينبغي ألا يقدم إصلاح مجلس الأمن المزيد من الامتيازات – ناهيك عن الامتيازات التي عفا عليها الزمن – إلى حفنة من البلدان، ولكن بدلا من ذلك ينبغي تعزيز تمثيل المجلس وفعاليته وشفافيته وخضوعه للمساءلة. ولذلك السبب، لا تؤيد المكسيك إنشاء مقاعد دائمة جديدة، فهو أمر من شأنه تقييد إمكانية الحصول على عضوية مجلس الأمن، فضلا تقييد عن قدرة ذلك الجهاز على التكيف مع الوقائع المتغيرة في العالم وهو سيخالف المبدأ الأساسي للمساواة فيما بين الدول.

وبدلا من ذلك، وطوال المفاوضات اقترحنا اعتماد مبدأ إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء المنتخبين أو تمديد

فترة العمل المحددة بسنتين، الأمر الذي يوفق بين آمال جميع الأطراف. وهو سيكيف تشكيل المجلس على التوازنات الإقليمية الجديدة، مما يمنح بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مكانتها اللائقة، في حين يوفر في الوقت نفسه وجودا طويل الأجل للدول التي تتطلع إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في المجلس.

وبالمثل، قدمنا اقتراحات محددة لتعزيز التمثيل الإقليمي وإصلاح استخدام الفيتو من جانب الأعضاء الدائمين الخمسة، نظرا لأنه لا يمكن إلغاؤه، ولتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وعلاقته مع الجمعية العامة.

وجميع تلك الاقتراحات مدرجة في الصيغة المنقحة الثانية للنص الأساسي للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن نرى أن تلك الوثيقة هي الوثيقة الوحيدة التي تم الاعتراف بها حتى الآن من جانب جميع الأعضاء بوصفها أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي أن يكون إعداد صيغة ثالثة لتلك الوثيقة، مع أنها تتطلب تغييرات كبيرة لكي تكون مقبولة لجميع الدول الأعضاء، مهمة نحددها لأنفسنا اليوم. ويحدونا الأمل في أن تمكننا مناقشة اليوم في وقت قصير من استئناف المفاوضات الحكومية الدولية، في ظل قيادة السفير تانين، ووفقا للمقرر ٦٥/٥٥٤، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، بغية بدء هذا العمل العاجل.

وفي الختام، أود أن أشير، كما فعلت وفود أخرى بالفعل في هذا المنتدى، إلى أن مناقشة المواقف التي دافعنا عنها خلال الأعوام الـ ١٧ الماضية لن يؤدي إلى أي نتيجة وأننا لن ننجح في تسوية خلافاتنا بمحاولة فرض حلول جزئية مرة أخرى خارج إطار المفاوضات. ولن ننجز الإصلاح الشامل لمجلس الأمن إلا إذا تمكنا من إبداء الإرادة السياسية لإجراء مفاوضات جدية وللبحث عن حل توافقي يكون مقبولا للجميع.

السيد ماكني (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس النصر على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى إبقاء الموضوع معروضا على الجمعية العامة.

مضي أكثر من عامين منذ أن تكلمت نيوزيلندا لآخر مرة في أي منتدى للأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وخلال هذين العامين، راقبنا نحن وعديدون غيرنا من لهم يد عليا في تلك المناقشة يعدون اقتراحاتهم واقتراحاتهم المضادة. وفي هذين العامين، راقبنا نحن وعديدون غيرنا الأطراف الفاعلة الرئيسية تحاول وتفشل في تعزيز صيغتها المثلى للإصلاح. وللأسف في هذين العامين لم يحرز أي تقدم يذكر. ونحن نكرر ما قاله الآخرون في ذلك الصدد. وبصراحة في هذين العامين لم تعقد أي مفاوضات تذكر؛ وفي الواقع، يبدو، مع العديد من المشاركين الذين تقيدهم تعليماتهم، أن بعضهم فعلا لا يحظى بولاية للتفاوض على الإطلاق. ومرة أخرى، نحن نكرر ما قاله الآخرون في ذلك الصدد.

وكان صمتنا متعمدا تماما. فقد كانا عامين تأملت حكومة بلدي خلالهما المسائل الأساسية. هل نريد إصلاح مجلس الأمن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو الحال الذين نريد أن يكون عليه إصلاح المجلس؟ أي نموذج للإصلاح يصب في مصلحة نيوزيلندا؟ وأي نموذج للإصلاح يصب في مصلحة الأمم المتحدة؟ وقبل كل شيء، ما هو نموذج الإصلاح الذي يمكن تحقيقه؟ وبعد مضي عامين من الصمت والتأمل، فإن النتائج ليست جديدة ولا مثيرة للدهشة.

نعم، من الواضح أن المجلس بحاجة إلى الإصلاح. وكما شهدنا في حالة ليبيا في وقت مبكر هذا العام، فإن المجلس أداة قوية بشكل غير عادي لصون السلام والأمن الدوليين. ولكن، كما أشارت نيوزيلندا في بيانها في المناقشة التي عقدت في أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.29)،

مع القوة غير العادية تأتي المسؤولية غير العادية – وهي مسؤولية لا بد من ممارستها بايلاء الاعتبار لآراء جميع البلدان صغيرها وكبيرها.

نعم، لا بد أن يشمل إصلاح مجلس الأمن دورا أطول أجلا للدول الكبرى مثل الهند، وفي الواقع، للبلدان الأخرى التي، لأسباب مختلفة، لم تستحق ايلاء الاعتبار في فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. ولكن لا بد لأي إصلاح لمجلس الأمن أن يخدم بصورة أفضل الدول الصغيرة تماما مثلما يجب أن يعترف بالتطلعات الشرعية للدول الكبيرة والناشئة. وفي نهاية المطاف، فإن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست دولا كبرى أو ناشئة، وإنما هي دول صغيرة. ومن الضروري للطابع العالمي للأمم المتحدة ولشرعيتها أن تتاح الفرصة أيضا للدول الصغيرة للإسهام في مناقشات المجلس.

وثمة مخاطر حقيقية إذا لم ننجز الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن. فالدول الناشئة ستحرم من أي دور يتسق مع أهميتها العالمية، وسيستمر إقصاء الدول الصغيرة عن مواقع المسؤولية. وستعاني الأمم المتحدة من جراء ذلك. وباختصار، وصلنا إلى نتيجة لم تكن مدهشة مفادها أن من مصلحة جميع الدول الأعضاء – الكبيرة والصغيرة والمتقدمة النمو والنامية – أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا. ولذلك لا بد من إصلاحه.

واعتقد أن تلك الأفكار ليست جديدة ولا مدهشة. ومثلها مثل المناقشة التي نعقدها اليوم والمفاوضات الحكومية الدولية التي ستعقد مرة أخرى خلال عدة أسابيع، فإنها من غير المرجح أن تغير العالم. ومع ذلك فهي توفر لنا أساسا لتقييم الاتجاه الذي تسير فيه هذه المناقشة ولإيضاح ما ترى نيوزيلندا أنه يلزم حصوله إذا أريد لتلك المناقشة أن تمضي إلى الأمام.

وكما نعرف جميعا، فإنه بالرغم من التأكيد على تحقيق التقدم والحركة، وبالرغم من الجهود الحقيقية والمكثفة المبذولة من قبل المشاركين، ولا سيما العمل الدؤوب الذي يضطلع به رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين، فقد شهدت المناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن حالة من الركود. ولم تسفر المبادرات التي اتخذت لتعزيز الزيادة في فئة العضوية الدائمة عن أي تغيير، كما لم تتضمن أية أفكار عن احتمال زيادة فئة العضوية غير الدائمة فحسب.

وهكذا فإن نيوزيلندا، في حين أنها ليست عضوا في أي فريق للإصلاح، تنضم إلى العدد المتزايد من البلدان التي تعتقد أنه من الضروري التوصل إلى حل توافقي؛ وأن مجموعة الأربعة أو نماذج ''الاتحاد من أجل التوافق في الآراء'' بشأن الإصلاح لا تشكل بالضرورة الحلول الصحيحة، ومن المؤكد أنه قد لا يمكن تحقيقها؛ وأن المرونة مطلوبة، على النحو الذي حدده الممثل الدائم للمكسيك؛ وأنه يجب تقديم تنازلات مؤلمة إذا كنا لا نريد أن نجد أنفسنا نكرر نفس المحادثات بعد سنتين أخريين، وبعد سنتين من ذلك، ثم بعد سنتين من ذلك أيضا.

ونعتقد أن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الحل التوافقي لن يوجد في ''النموذج الوسيط''، كما تبنى ذلك إلى حد كبير سفيرا سان مارينو والمكسيك في وقت سابق، ذلك النموذج الذي يتم فيه إنشاء فئة جديدة من المقاعد بفترات عضوية أطول، وربما تستكمل بزيادة في فئة العضوية غير الدائمة. وندرك أنه من الضروري بلورة تفاصيل هذا النموذج الوسيط. ونتعمد أن نبقي وصفنا لهذا النموذج وصفا عاما، لأننا نأتي هنا اليوم لنعرب عن استعدادنا للعمل مع الآخرين من أجل تطويره، ولا نود في هذه المرحلة المساس بذلك العمل بتبني تفصيل قد لا يمكن تحقيقه.

ومن جانب نيوزيلندا، سيعتمد نهجنا على المبادئ التي نعتقد أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يستند إليها. وينبغي أن يجري انتخاب أعضاء المجلس على أساس الأداء، وليس على أساس أي إحساس مزعوم بالأحقية، ويجب أن يخضع أعضاء المجلس للمساءلة أمام العضوية الأوسع للجمعية على ما يتخذونه من قرارات.

وفوق كل شيء، فإننا إذ نعمل مع الآخرين على تنفيذ تلك المهمة، ستكون لدينا السلطة الحقيقية للتفاوض، التي لا تخضع، بطبيعة الحال، إلا للتعليمات النهائية الآتية من عاصمتنا، ونأمل أن يتم على نفس المنوال تمكين الآخرين. وبدلا من الجلوس في صفوف المتفرجين، ترغب نيوزيلندا الآن في أن تشارك بفعالية في المناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهكذا فإننا نرحب، سيدي الرئيس، بتركيزكم على ذلك الإصلاح أثناء هذه الدورة؛ ونتطلع إلى سماع آراء الآخرين بشأن النموذج الوسيط؛ والأهم من ذلك، نأمل ألا ننتظر سنتين أخريين، وربما سنتين أخريين بعد ذلك، قبل أن نحرز بعض التقدم في هذه المسألة الشديدة الأهمية.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلادي أن يتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة المهمة والحسنة التوقيت، وأن يهنئ السيد زاهر تانين، زميلنا الممثل الدائم لأفغانستان، لإعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجس الأمن ولروحه القيادية في توجيه هذه المداولات المعقدة.

إن الحقائق الجديدة التي تسود عالم اليوم، تقودنا إلى أن ندرك بوعي أكبر الاختلال الجغرافي الحاصل في عضوية المجلس والقيود المفروضة على الطريقة التي يعمل بها. وتكرر كازاخستان التزامها بإصلاح المجلس في هاتين الجبهتين. وبهدف تعزيز التمثيل الإقليمي، يعيد وفد بلادي التأكيد على موقفه بشأن زيادة عضوية المجلس من ١٥ إلى ٢٥ عضوا عن طريق إنشاء ستة مقاعد دائمة وأربعة مقاعد غير دائمة، وفقا لمبدأ تخصيص المقاعد على الصعيد الإقليمي المتفق عليه بوجه عام. ويستند هذا الاقتراح بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة إلى مبدأ التمثيل العادل والمنصف، مع توفر الفرصة لكل بلد في المنطقة المعنية للحصول على عضوية هذا الجهاز المهم التابع للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، إذا تم تخصيص مقعد إضافي للمجموعة الآسيوية، فإنه تتوفر لكل بلد في تلك المنطقة، عن طريق نظام التناوب، فرصة الحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن مرة كل ١٧ أو ١٨ سنة.

ويقتضي النهوض بالمفاوضات وجود تفاهم جديد فيما بين الدول الأعضاء من أجل تضييق فجوة الخلافات بين الأغلبية العظمى للدول الأعضاء، التي تؤيد زيادة عضوية المجلس في كلا الفئتين، وفريق الاتحاد من أجل توافق الآراء، الذي يصمم على زيادة عدد مقاعد فئة العضوية غير الدائمة فحسب. ويتعين تجاوز حالات التوتر الإقليمية من أجل تنفيذ ولاية المجلس تنفيذا فعالا، وللتوصل إلى نهاية ناجحة للعملية الجارية منذ أكثر من سنتين. وعلاوة على ذلك، ينبغي استعراض المقترحات التي قدمت في آخر جولة للمفاوضات الحكومية الدولية بكل عناية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحق النقض، بكل ما يترتب عليه من آثار، والتوصل إلى حل قابل للتطبيق.

ونشكر مجموعة الدول الصغيرة الخمس على توصياتها بشأن تنقيح أساليب عمل المجلس. وتنظر كازاخستان إلى هذا بوصفه جهدا مكملا يهدف إلى المساعدة على المضي قدما بعملية الإصلاح. ولا يهدف إجراء تحسين في أساليب عمل المجلس إلى الحد من سلطة المجلس أو محاولة إخضاعه لسلطة الجمعية العامة، بل بالأحرى تعزيز المجلس من أجل أن يصبح أكثر كفاءة.

وبالتالي، تود كازاخستان أن تقدم بعض المجالات والخطوات الأخرى للنظر فيها، من قبيل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة؛ والمشاركة بشكل أكثر عدلا؛ والحصول على المعلومات عن طريق الإحاطات الإعلامية المفتوحة، والمناقشات المواضيعية، والمشاورات التي تجري مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن؛ ومشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمليات صنع القرار المتعلقة بعمليات حفظ السلام؛ وسهولة توافر جدول أعمال المجلس ومشاريع قراراته وبياناته الرئاسية.

وتتوقع الدول الأعضاء أن يعمل مجلس الأمن على تنمية قدرة أكبر على الاستجابة بسرعة وفعالية لحالات الطوارئ الخطيرة والمفاجئة، وللصراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلام. وغالبا ما يكون المجلس غير قادر على اتخاذ موقف مشترك بشأن التدخلات، التي يترتب عليها عواقب إنسانية أو أمنية سلبية بالنسبة لبلد أو لمنطقة ما أو حتى للمجتمع الدولي، حيث أننا نعيش في عالم مترابط.

إن أوجه القصور هذه فيما يتعلق بهيكل وأساليب عمل المجلس تجعل من الحتمي تعزيز آلية التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن أهم المنازعات التي لم تحل في مجلس الأمن، يمكن أن تناقش في الجمعية لتمكين المجلس من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

ونرحب بالتدابير التي تهدف إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن وخفض عدد الجلسات السرية. ويضمن ذلك تحقيق أكبر قدر من الشفافية لكي تتمكن الدول الأعضاء من الحصول على معلومات مباشرة ودقيقة بدلا من الحصول عليها من مصادر خارجية أو من وسائط الإعلام، بما يسمح بإجراء تقييم أكثر دقة للمسائل المتصلة بالسلام والأمن.

في الختام، أكرر التزام كازاخستان بالمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بروح من التعاون الكامل بهدف الإسراع بوضع الصيغة النهائية لإصلاح مجلس الأمن، لكي يتمكن من الاستجابة للحقائق الجغرافية – السياسية الجديدة والناشئة وأوجه التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى قيادته. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقرار باعتبار إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها إحدى المسائل ذات الأولوية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نهنئ السفير تانين على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن ندعم جهوده.

انقضت أكثر من ثمانية أشهر على عقد الجولة السابعة للمفاوضات. وكنا نتوقع أن نقطع بعض الخطوات إلى الأمام للخروج من هذا المأزق المستفحل. غير أننا لم نلمس أي تحسن في ذلك الاتجاه. كما أننا وقفنا أيضا على بعض المبادرات من مجموعات مختلفة من الدول الأعضاء بهدف كسب التأييد لمواقفها.

ومهما يكن من أمر، يتضح جليا اليوم أن كل تلك المبادرات لم تفلح في استقطاب التأييد المطلوب وأن المأزق يزداد عمقا للأسف. لذا أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية انتهاج المرونة من قِبَل الجميع لكسر الجمود وكفالة أن يكون التمثيل في مجلس الأمن يتسم بدرجة أكبر من الديمقراطية والإنصاف.

أود أن أبرز الحاجة إلى اتفاق الآراء وأهمية الوصول إلى حل وسط بغية تحقيق بعض التقدم في عملية إصلاح مجلس الأمن. وإذا كنا جميعا نرغب في جعل مجلس الأمن أكثر قابلية للمساءلة والشفافية والفعالية في التصدي

لتحديات المستقبل، فإنه ينبغي لنا جميعا أن نكون على استعداد لمراجعة مواقفنا والمضي قدما.

إننا نؤمن بأن تمثيل الدول في المجلس تجربة لا ينبغي أن تكون قصرا على مجموعة صغيرة بل ينبغي أن تكون في متناول جميع الدول الأعضاء. ومن أجل ذلك، أعلنا مع بعض الاصدقاء استعدادنا لتأييد النهج الوسيط. ونتوقع أن تبدي جميع الدول الأعضاء نفس النية والإرادة السياسية.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد اعتقادنا بأن المسائل الرئيسية الخمس التي حددها مُقَرَّر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ وهي فئات العضوية، ومسألة حق النقض, والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس وطرائق عمله، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، ينبغي تناولها معا بحيث يتسنى الوصول إلى حل شامل. ويحدونا الأمل أن جميع الدول الأعضاء ستبدي المرونة المطلوبة وأن عملية إصلاح مجلس الأمن ستستعيد الزخم المطلوب.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي الأعراب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. ونرحب بالتزامه بالمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية. لذا نرحب بالقرار المبكر بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. إن تلك الخطوة دليل ملموس على التزامه بالحفاظ على الزخم في الجهود القائمة لإصلاح المجلس.

لا تزال نيجيريا عند التزامها الثابت بإصلاح شامل وكلي لمجلس الأمن في حجمه ونطاق عمله وتكوينه. وعلى الرغم من حسن النية وراء إصلاح المجلس عام ١٩٦٥ فإنه تم في وقت لم تكن فيه أغلبية الدول الأعضاء الحالية جزءا من العملية. وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاح لم يتناول سوى توسيع المجلس في فئة العضوية غير الدائمة. ذلك يفسّر مشاركتنا النشطة في المفاوضات منذ بدء الترتيبات الجديدة عام ٢٠٠٩ التي أنتجت حتى الآن ثلاثة نصوص منقحة.

لهذا فإن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات الحكومية الدولية نتيجة اعتراضات وفود معينة أمر يدعو للأسف. إن الحاجة إلى الشمولية، بغية الدراسة المستفيضة لكل الخيارات المطروحة أمام الدول الأعضاء ينبغي ألا تستحدم لتأخير البدء في مفاوضات حقيقية. ويجب أن نتذكر أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تتحرق شوقا إلى إصلاح مبكر لمجلس الأمن عملا بالأهداف المضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وإعلان الألفية ٢٠٠٠ (القرار ٢/٥٥). وبالمثل، فإن أي مقترحات تهدف إلى تقويض مطالبة أفريقيا المشروعة بالتمثيل في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن ستكون منافية للتوقعات العالمية.

وإذ نستشرف المرحلة الجديدة للمفاوضات، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن تقييم السفير تانين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي خلص فيه إلى أن نموذج الإصلاح الساعي إلى توسيع في الفئتين استقطب تأييد أكبر من الوفود المشاركة في المناقشة، ينبغي أن يشكل الأساس لمزيد من المفاوضات. ونشيد بالدور القيادي الذي اضطلعت به مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار A/61/L.69 الداعي إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة عن طريق مشروع قرار. ونعتبر مقترحها أكثر المقترحات قابلية للتنفيذ في مفاوضاتنا الحالية.

وفي ذلك الصدد لا تزال نيجيريا عند اقتناعها بأن إصلاح مجلس الأمن لن يكتمل دون زيادة في حجم المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ودون تغيير في تكوينه ليعكس حقائق الجغرافيا العالمية الراهنة.

وبما أن هدف الإصلاح هو جعل المجلس أكثر ديمقراطية وأفضل تمثيلا وأكثر شفافية وتيسير مشاركة الدول

غير الأعضاء في المجلس، فإن نيجيريا تتوقع أن يصحح الإصلاح الغبن التاريخي الواقع على أفريقيا، المنطقة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة والممثلة تمثيلا ناقصا على نحو صارخ في فئة العضوية غير الدائمة. لذا فإن مطلب أفريقيا بالحصول على مقاعد دائمة يستحق اهتماما خاصا. كما أن زيادة عدد المقاعد المخصصة لأفريقيا في فئة العضوية غير الدائمة تستحق ايضا اهتماما خاصا. وبالتالي، تؤيد نيجيريا توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

وبالمثل، فإن على الإصلاح أن يأخذ في الاعتبار التمثيل الناقص للدول الأعضاء النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة.

فيما يتعلق بحجم مجلس موسع، نؤيد إضافة ١١ مقعدا. وينبغي تقييم الأعضاء الدائمين الجدد على أساس المسؤوليات النابعة من الميثاق والمنطبقة على الاعضاء الدائمين الحاليين.

كذلك يجب أن يكون هناك تحسين شامل في طرائق عمل مجلس الأمن.

وأخيرا، ينبغي إعطاء اعتبار للبلدان التي تتصدر قائمة البلدان المساهمة بقوات. وقد تم بالفعل اختيار خمسة منها بوصفها أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام للمشاركة بصفة بلدان مراقبة في مداولات المجلس بالتناوب على أساس شهري. وقد أوكلت إليها مسؤولية نشر المعلومات عن المسائل التي تهم البلدان المساهمة بقوات والمشاركة الفورية وفق ما قد يطلبه منها مجلس الأمن أثناء الجلسات.

ومثل جميع الأفكار الجديدة، وخاصة تلك التي تخرج عن طرائق عمل المجلس، فإن حظ تلك الفكرة في رؤية النور جد ضئيل. ومع ذلك، فإذا أُريد لمجلس الأمن أن يستجيب للتحدي المزدوج، تحدي أن يصبح جهازا حديثا يُحكَم على أدائه بسرعة الخدمات التي يقدمها وجودها، فإنه ينبغي متابعة تلك الفكرة الخلاقة والمبدعة.

وبغية عدم فقدان مزيد من الزخم في مسألة الإصلاح، سيواصل الوفد النيجيري دعم المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بأمل البدء في وقت ملائم في المفاوضات الحقيقية الرامية إلى تحديد المقترحات التي ستلاقي قبولا لدى الدول الأعضاء. لذا ندعو الدول الأعضاء إلى التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة والتفاهم وتحري المرونة المطلوبة لتحقيق مجلس أمن مُصلح يمثل التركيبة العالمية الجديدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البدء أن أتقدم بالتهنئة الصادقة إلى الرئيس ناصر عبد العزيز النصر وأن أشيد به على قيادته الكفؤة لمناقشات الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. كما أشكره على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة وكذلك على إعطاء تلك المسألة أولوية في جدول أعماله.

نأمل أن تعطي هذه المناقشة الحسنة التوقيت دفعا جديدا لإصلاح مجلس الأمن والزخم المطلوب لاستئناف المفاوضات بحيث يمكن أن نواصل تلك العملية التي تستمر منذ ٣٢ عاما تقريبا. لقد بدأت المناقشة حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيع نطاق عضويته في عام ١٩٧٩ في الدورة الثلاثين للجمعية العامة بطلب من الأرجنتين وبنغلاديش وبوتان والجزائر وسري لانكا وغيانا وملديف ونيبال ونيجيريا والهند. في عام ١٩٩٢ اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين القرار ٤٧/٦٢ الذي قام الأمين العام بموجبه بنشر التقرير الذي يحتوي على ملاحظات الدول الأعضاء (A/48/264 والإضافات ١-١٠).

وفيما نحن نقترب من نهاية عام ٢٠١١، يجدر بالأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية أن تقدم من خلال جمعيتها العامة بعض العلامات التي تبشر بأن هذه العملية المطولة ستتوّج في عام ٢٠١٢ بإصلاح ناجح لمجلس الأمن.

تروِّج الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلدان، وتعمل على تعزيزها. وكثيرة هي البلدان النامية، بما فيها بلدي، التي قامت وتقوم بتلك الإصلاحات. لقد دعا فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى استفتاء وطني يُجرى يوم الأحد ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ليقوم الشعب بالتصويت على حزمة من الإصلاحات الشاملة لدستور غينيا الاستوائية. وتتضمن الإصلاحات المقترحة تحديد عدد ولايات الرئيس بولايتين من سبع سنين لكل منهما، واستحداث مجلس للشيوخ، وأمين للمظالم، ومجلس للجمهورية، ومجلس اقتصادي واجتماعي، وديوان المحاسبة لتشجيع المشاركة المدنية في الشؤون الوطنية ومحاربة الفساد وإعطاء زخم أكبر لبرنامج تنمية غينيا الاستوائية ”أفق ٢٠٢٠“. وإزاء ذلك، ليس من المتصور أن يكون مجلس الأمن، أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، قد قضى ثلاثة عقود تقريبا يناقش إصلاحاته الذاتية التي تمس الحاجة إليها.

أشارك في هذه المناقشة بصفتي ممثلا دائما لجمهورية غينيا الاستوائية التي ترأس حاليا الاتحاد الأفريقي والتي تنتمي إلى عضوية لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، وبصفتي منسقا للجنة العشرة، أؤيد بالكامل البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لمصر وسيراليون باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي.

وفي ذلك الصدد، أؤكد مجددا طلب القارة الأفريقية الحصول على تمثيل كامل وعريض في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة وبخاصة في مجلس الأمن الذي تعود إليه المسؤولية الرئيسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ويمكن الحصول على مثل هذا التمثيل بتخصيص مقعدين دائمين على الأقل في مجلس الأمن مع جميع الصلاحيات والامتيازات المصاحبة للعضوية الدائمة، إضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

لا بد أن أعضاء الجمعية يتفقون معي أن من غير المتصور أو المبرر إطلاقا أن قارة مثل أفريقيا، يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة وتضم أعضاء في الأمم المتحدة أكثر من أي قارة أخرى وأكبر عدد من المسائل التي يعالجها المجلس، لا تشغل مقعدا دائما واحدا في المجلس.

وفي ذلك الصدد، ألاحظ أن طلب أفريقيا بمقعد في مجلس الأمن لا يجب أن يُفسر بأنه موقف متصلب أو عنيد بل يجب أن يفسّر بأنه مطلب عادل وحق غير قابل للتصرف في عالم اليوم الحديث وفوق كل ذلك، كما أسلفت منذ قليل، ضمان لمبادئ العدالة والحوكمة الصالحة وحقوق الإنسان في منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة. ويؤكد بلدي موقفه مجددا، وهو موقف الاتحاد الأفريقي، بضرورة الوصول أولا إلى اتفاق على أساس تلك المبادئ قبل أن يشارك في أي عملية لتبسيط وتوحيد النصوص التفاوضية.

وعلى نفس المنحى، فإن الموقف الأفريقي الموحد يرفض أي مقترح مؤقت أو انتقالي في المفاوضات نظرا لأن الاتجاه الرئيسي لتلك المقترحات يتناقض مع ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سيرت. كان ذلك هو القرار الذي تم التوصل إليه في قمة كمبالا المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٠؛ وأكدت عليه من جديد قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في

أديس أبابا في كانون الثاني/يناير؛ وأكدت عليه بالإجماع قمة مالابو في تموز/يوليه.

لذا فإننا نعرب عن كامل ثقتنا بسعادة السفير زاهر تانين ونشكر رئيس الجمعية العامة على إعادة تعيين السيد تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. كما أننا على ثقة تامة بأن شركاء أفريقيا وأصدقاءها وحلفاءها كافة من جميع المناطق والقارات سيواصلون تأييدهم لنا في مسعانا لكفالة أن يصبح مطلبنا المشروع حقيقة ملموسة.

إن بلدي وحكومة بلدي يريان عموما أن واجب جميع الدول والمناطق وجماعات المصالح أن توحد رؤاها بشأن إصلاح مجلس الأمن لصالح التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين بغية إضفاء الشفافية والموضوعية والحيدة والديمقراطية على عملية إصلاح المجلس. هذا ما نريد أن نشهده – إعادة تنظيم مجلس الأمن على وجه الخصوص ومنظومة الأمم المتحدة بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول والمناطق الجغرافية التي تشكل المجتمع الدولي بمعناه الواسع. وهذا يتطلب من جميع الدول مواصلة إحراز تقدم والتغلب على العقبات التي تعترض سبيل وجود مجلس للأمن تم إصلاحه بشكل حقيقي وأكثر تمثيلا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تشكل مسألة إصلاح مجلس الأمن إحدى أهم المسائل في جدول الأعمال اليوم. ويعود هذا إلى حد كبير إلى أننا في هذه الحالة نتعامل مع أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – وهو جهاز، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وكيفية حل هل هذه المسألة ستحدد بقدر كبير فعالية أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما في المستقبل المنظور. وفي ذلك الصدد، ليس من المدهش كون المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن معقدة بشكل بالغ. فقد عقدت سبع جولات للمفاوضات الحكومية الدولية، وتمكنت الدول الأعضاء من المضي قدما في بعض جوانب عملية الإصلاح، ولكن لم يتم حتى الآن التوصل إلى حل واسع القاعدة من شأنه أن يرضي معظم الدول الأعضاء.

بيد أنه ليس من الصواب إلقاء اللائمة على منظمي عملية المفاوضات. فهناك أمر أكثر عمقا في هذا الصدد. فالعديد من الدول تحاول ترسيخ مواقفها في الأمم المتحدة، ونحن نشهد مراكز قوة اقتصادية ومالية جديدة تسعى لإبراز دورها بتمثيلها في مجلس الأمن.

وتؤيد روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، جعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا. ولكن ينبغي للجهود المبذولة في ذلك الاتجاه ألا تؤثر بشكل سلبي على قدرة المجلس على التصدي السريع للتحديات الناشئة. وتزداد أهمية هذا الأمر في حالات الصراع. ولذلك نحن نفضل الاحتفاظ بحجم صغير لعضوية مجلس الأمن؛ ونرى أن من الأمثل ألا يزيد عدد أعضاء المجلس على ٢٠ عضوا.

ولكننا لا يمكن أن نقبل بعض المسائل التي أثيرت اليوم فيما يتعلق بحق النقض (الفيتو)، على سبيل المثال. كما أن علينا أن نتذكر أن الفيتو عامل هام يدفع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء إلى البحث عن قرارات متوازنة.

ونحن على اقتناع بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تسويتها بالمعادلات الحسابية وحدها، عن طريق تقديم نماذج مختلفة للتصويت معا والتوصل إلى أغلبية الثلثين في الجمعية العامة. ويلزم أن نتمكن من تعزيز هذه المنظمة الدولية. وبعض البلدان والمجموعات لا تريد سوى توسيع قاعدة تأييد مبادراتها، وعليه في ذلك السياق نحن نرى أنه ينبغي لمعادلة إصلاح مجلس الأمن أن تحظى بأقصى تأييد

إجماعي من المنظمة. ومن الضروري من الناحية السياسية ضمان تأييد دول أعضاء أكثر من العدد المطلوب قانونيا بموجب النص المتعلق بالتصويت بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة. ونحن على استعداد للنظر في أي تغيير منطقي وفي جميع الحلول التوافقية إذا حظيت بتأييد واسع من جانب الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن مستوى التقدم المحرز حتى الآن يعني أننا لم نتمكن من وضع صيغة عالمية لإصلاح مجلس الأمن من شأنها أن تحصل على تأييد واسع. فالنهج التي تتخذها لدول الأعضاء متباينة تماما، وفي هذه الظروف لا يوجد بديل سوى العمل الدؤوب على تضييق الفجوة بين المواقف التفاوضية.

وسنواصل دعم المفاوضات الحكومية الدولية التي تعقد في ظل رئاسة السفير تانين. ونؤمن إيمانا جازما بأنه ينبغي الاضطلاع بهذه المهمة بشكل سلمي وشفاف وشامل للجميع، بدون تحديد أي قيود زمنية مصطنعة.

وفي الختام، أود أن أقول إن أي إصلاح ناجح لمجلس الأمن سيتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء والرغبة في التوصل إلى حل توافقي.

السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤمن بيلاروس إيمانا جازما بالدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن في تسوية الصراعات وصون السلام والأمن الدوليين. والمسار الذي اتخذته بيلاروس بمشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دليل على ذلك الإيمان. وتحرص بيلاروس على أن تشهد إصلاح مجلس الأمن يفضي إلى تشكيل أكثر توازنا وإنصافا للمجلس بحيث يشمل تمثيل البلدان النامية والمتقدمة النمو في المناطق المختلفة.

ومن هذا المنطلق، تؤيد بيلاروس توسيع عضوية المجلس مع ايلاء الاعتبار الواجب للمجموعات الإقليمية كافة، وهي تناصر بقوة تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية. وتود بيلاروس أن تشهد مواصلة الجهود نحو إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب أنشطته الحالية.

وتعارض بيلاروس أي محاولات متعجلة للتصويت على الوثائق التي لم تتم دراستها بشكل شامل و لم تحصل حتى الآن على تأييد واسع، نظرا لأن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على المفاوضات الإضافية.

وتشدد بيلاروس على أهمية تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل من قبيل الشفافية إزاء الجمعية العامة والدول الأعضاء. ويجري انجاز عمل كبير في هذا المجال، بما في ذلك تعزيز شفافية المجلس وفعاليته في اتخاذ القرار، فضلا عن ضمان الحصول بشكل أفضل على المعلومات المتعلقة بأعمال المجلس.

وترى بيلاروس أنه ينبغي مواصلة هذه العملية وأن تشمل مشاركة أوسع للدول غير الأعضاء في المجلس في جلسات مجلس الأمن، وأيضا في عمليات اتخاذ القرار حين تتعلق تلك القرارات بهذه الدول؛ وزيادة وصول الدول غير الأعضاء إلى اجتماعات الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، بما في ذلك، عند الاقتضاء، حق المشاركة في تلك الاجتماعات؛ واطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس على مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية قبل اتخاذ قرارات بشأنها؛ ومواصلة ممارسة إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات؛ والاستمرار في عقد إحاطات إعلامية للدول غير الأعضاء، ليس في بداية أي رئاسة للمجلس فحسب، بل أيضا عند استكمال هذه الرئاسة، وعند الاقتضاء، خلال فترة عمل الرئيس.

وترى بيلاروس أن تحسين أساليب عمل المجلس ليس عملية تنفذ مرة واحدة بل هي عملية مستمرة لا بد أن تتكيف مع التغير في الساحة الدولية، وبالتالي ينبغي أن تتسم

أساليب عمل المجلس بالمرونة وأن تمكن من التصدي المناسب والفعال للتحديات الراهنة. ونلاحظ أيضا أن بيلاروس تعارض التعدي غير المبرر من قبل مجلس الأمن على مجالات اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.

إننا نعول، لدى اختيار الأعضاء غير الدائمين في المجلس، على التعاون الوثيق معهم، وعلى استعدادهم لتقاسم المعارف والمعلومات بشأن ما يحدث في المجلس.

إن وفد بيلاروس ممتن للسفير تانين، ونحن نؤيد إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. وبيلاروس مستعدة لمواصلة المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن، بهدف التوصل إلى توافق آراء على أوسع نطاق ممكن بين الدول الأعضاء.

السفير أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على إعطائه هذه المسألة أولوية عالية بشأن برنامج عمل الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن نرحب أيضا بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين في منصب منسق المفاوضات الحاسم الأهمية، ونعرض عليه تعاوننا الكامل لتحقيق النجاح في مهمته.

بوصف كولومبيا عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، فإن موقفها معروف جيدا. إننا ندعم عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تجري على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٩، والذي انعكس في أحكام المقرر ٥٥٧/٦٢. ونعتقد أن أي محاولة لتجنب أو تجاهل توافق الآراء هذا أو الابتعاد عن الإطار المرجعي المتفق عليه والمدرج في المقرر غير مناسب تماما. نشعر على وجه الخصوص بالقلق لأنه كانت هناك محاولات تعسفية للتركيز على عنصر أو عناصر واردة في ذلك المقرر، من أجل إيلاء أهمية أكبر لها في السياق العام لإصلاح مجلس الأمن، على حساب عناصر أخرى لا تقل أهمية.

نعتقد أن ما حدث خلال الأشهر الأخيرة يظهر بوضوح أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في إجراء مفاوضات شفافة ومتوازنة ومتسقة. وقد أظهرت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، قدرا كبيرا من المرونة وأثبتت من خلال أفعالها أنها على استعداد لقبول حل توافقي، وندعو مجموعات الدول الأخرى إلى إعادة النظر في مواقفها وإظهار المزيد من المرونة والاستعداد للانخراط في الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق توافق الآراء اللازم.

يتعين أن يكون الإصلاح شاملا وشفافا ومتوازنا ومنصفا، ويجب أن يعكس احتياجات ومصالح الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، التي كانت دائما ناقصة التمثيل في مجلس الأمن.

ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يجعله أكثر ديمقراطية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من الملائم زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ونعتقد أن الإصلاح أمر عاجل، لكننا نعارض فرض المواعيد النهائية. إننا ندرك ضرورة أن تنسجم أساليب وإجراءات العمل مع الحالات الجديدة. وينطبق الشيء ذاته على مسألة فئتي العضوية، وتمثيل مختلف المناطق، وجدول الأعمال الموضوعي للمجلس ومدة العضوية في المجلس.

وأود أن أقول بأننا نرى أن الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. ونتشاطر الاعتقاد بأن أحكاما أخرى من الميثاق، مثل تلك الواردة في الفصلين السادس والثامن توفر أدوات قيمة، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد منها بصورة أكثر تواترا، وخاصة في القضايا التي تكون فيها الحالة المعروضة

عليه ليست بالخطورة التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. يتعين بالتأكيد أن يكون الاستناد إلى الفصل السابع ملاذا أخيرا، بعد استنفاد الخيارات الأخرى، ويجب أن يستخدم فحسب عند الحاجة الحقيقية له.

إننا إذ نعرب عن خالص الأمل في استئناف عملية المفاوضات الحكومية الدولية فورا، نود أن نقول هنا بأن الطريق المؤدية إلى إصلاح مجلس الأمن لا يمكن إلا أن تكون تلك التي تُسلك على أساس اتفاق عام، يفترض الاستعداد للدخول في الحوار بروح بناءة والنظر في مختلف الاقتراحات التي قد تقدم. إن كولومبيا مستعدة للمشاركة بشكل كامل وبعزيمة كبيرة في تلك العملية.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، يود وفد بلدي تهنئتكم على قراركم الموفق بإعادة تعيين السيد طاهر تانين مندوب أفغانستان الدائم كميسر لعملية المفاوضات الحكومية الدولية الرامية لإصلاح مجلس الأمن. وأستهل بياني، بالتأكيد والموافقة على ما جاء في بيانَيّ وفديّ سيراليون باسم المجموعة الأفريقية، ومصر باسم مجموعة دول عدم الانحياز.

لقد عكفنا منذ سنوات ليست بالقليلة على عملية إصلاح لمجلس الأمن الدولي، كشرط أساسي لإصلاح منظمة الأمم المتحدة ككل. وذلك استجابة للمتغيرات الجارية على الساحة الدولية، والتي تتطلب بدورها إضفاء الشفافية على أساليب وطرق عمل المجلس وتعزيز قدرة المجلس على أداء مهامه الأساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تطوير فعاليته وكفاءته في صنع القرارات والاستجابة السريعة لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار العالميين.

ولا ريب في أن الأحداث الأخيرة في مناطق من العالم، ولا سيما الثورات العربية المشروعة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أثبتت ضرورة تحرك الأمم المتحدة السريع للاستجابة الفورية للأحداث من أجل الحفاظ على السلم والأمن، واستتباب الاستقرار العالمي، وحماية أرواح الآلاف من التهديدات التي تطال حياتهم.

إن ليبيا الجديدة التي تتطلع إلى بناء دولة مزقها الحكم الديكتاتوري الشمولي الذي دأب على تهديد الليبيين وتخويفهم وانتهاك حقوقهم على مدى ٤٢ عاما، تعي تماما مدى أهمية السلم والأمن في حياتنا، ومن هذا المنطلق فإن ليبيا عازمة على دعم جهود إصلاح مجلس الأمن، وملتزمة بالتعاون البنّاء مع كافة الأطراف، وسوف تؤيد كل الجهود الرامية لتحقيق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن الدولي، وذلك من خلال المجموعة الأفريقية التي تمثل الموقف الموحد والواضح لأفريقيا المتمثل في ”إتفاق أوزولويني وإعلان سرت“. وسنعمل على جعل مجلس الأمن جهازا أكثر اتساقا مع حقائق اليوم، وأسرع استجابة للتهديدات التي تمس أمن واستقرار الشعوب، وأكثر قدرة وفعالية على أداء ما أنيط به من مهام بموجب الميثاق، وصولا إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية جراء عدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة بالمجلس، والعمل على إنصافها، والاعتراف بحقها التاريخي، وإنهاء تهميشها لكي تكون ممثلة تمثيلا عادلا في مجلس الأمن، وخاصة في فئة العضوية الدائمة. ونرى أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضا إجراء تحسينات حقيقية على أساليب عمل المجلس وأنشطته وإجراءاته، ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله، والعمل على تحقيق مشاركة فعالة للدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة تلك المعنية مباشرة بالقضايا قيد النظر.

إن شعوبا كثيرة عانت عقودا طويلة من ويلات الاحتلال الأجنبي والاستبداد والقهر والتعسف والظلم وانتهاك حقوق الإنسان وغياب الأمن والاستقرار، وهي تتوق للعيش بأمن وسلام، ليتسنى لها تحقيق التنمية والازدهار، ومحاربة الفقر والجهل اللذين يعتبران تهديدا رئيسيا لأمنها واستقرارها. ومن هنا، فإن جميع الوفود

المشاركة تتحمل مسؤولية العمل الجاد والمشترك في إطار الأمم المتحدة لتحقيق تطلعات شعوبها للأمن والاستقرار. وإن إصلاح مجلس الأمن الدولي يُعد أحد أهم سبل تحقيق هذه التطلعات.

السيد ليميرس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة. كما أرحب بإعادة تعيين السفير تانين لقيادة المفاوضات.

يعتمد المجتمع الدولي على منظومة متعددة الأطراف وذات قواعد واضحة ومرعية حتى يتمكن من حماية مواقف ومصالح أعضائه كافة. وفي ذلك الصدد فإن مجلس الأمن يضطلع بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك مدى أهمية أن يكون القانون والشرعية أساس عمل المجلس، ولذا فلا بد أن يكون ديمقراطيا قدر المستطاع.

نحن نتفهم مصالح بعض البلدان في شغل مقاعد دائمة. ومع ذلك فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن أفضل سبيل لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وكفاءة وتمثيلا ومسؤولية ومساءلة أمام المجتمع الدولي، يكون بزيادة أعضائه المنتخبين، لا بزيادة الامتيازات التي يتمتع بها اليوم، لأسباب تاريخية، الأعضاء الخمسة الدائمون كما سيكون عليه الحال لو أضفنا أعضاء دائمين جددا.

تؤيد الأرجنتين إصلاح مجلس الأمن تأييدا مطلقا. غير أننا نعتقد أنه يجب القيام به على أساس أعرض توافق ممكن في الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة. لذلك، نحن على استعداد، مع مجموعة بلدان الاتحاد من أجل توافق الآراء، لمواصلة السعي إلى تحقيق إصلاح واقعي وقابل للحياة عن طريق استكشاف سبل وسيطة للوصول إلى ذلك التوافق. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إصلاحا للمجلس يقوم على فترة ولاية أطول للأعضاء غير الدائمين أو إمكانية إعادة انتخابهم، أو مزيج من الاثنتين، قادر على حشد الاتفاق العام المطلوب لذلك.

إننا نعارض السعي إلى تحقيق تقدم جزئي بشأن جوانب من الإصلاح لا تتمتع بتوافق عريض في الآراء ولن تنجز شيئا سوى إبعادنا أكثر عن التوافق. إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية رعاية راية الجمعية العامة مستمرة ولن يكون من اللائق فرض مواقف بعينها من شأنها أن تقصي مقترحاتنا التي تتمتع بتأييد كبير.

يتضح من الاجتماعين اللذين عقدهما حكومة إيطاليا في روما في ١٦ أيار/مايو وحكومة المكسيك في مكسيكو سيتي في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه أن هناك توافقا عريضا بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن وأن أي حل يُتوصَّل إليه ينبغي أن يتمتع بأكبر قدر من توافق الآراء، أكثر بكثير من أغلبية الثلثين المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. كما اتضح في اجتماع المكسيك أن إنجاز تقدم في إصلاح طرائق عمل مجلس الأمن، وهو أمر لا يتطلب تعديل الميثاق، أمر ممكن تماما.

لا مجال لإدراك النجاح في عملية الإصلاح إذا كانت الوفود لا ترغب في التزحزح عن مواقفها. لقد أبدت الأرجنتين ومعها مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء المرونة في كثير من الأوقات ونحن نناشد جميع الوفود أن تحذو حذونا. وإن بلدي لعلى ثقة تامة بقدرتنا، بفضل توجيهات الرئيس، من المضي قدما على طريق الحلول الوسط.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الرئيس لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

مضت حوالي ٢٠ عاما منذ بدء النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن. وخلال ذلك الوقت، طُرِحت أفكار ووجهات نظر بنّاءة عديدة، إلا أننا حتى اللحظة لم نتوصل لاتفاق جوهري. وقد فشل المجلس، الذي أنشئ قبل ٦٦ عاما، في مواكبة التغيرات في العلاقات الدولية اليوم.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرض موقفه من إصلاح مجلس الأمن.

أولا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان كفالة الامتثال لمبدأي التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل القوى السياسية التي كانت مهمشة حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، ينبغي كفالة التمثيل الكامل لبلدان حركة عدم الانحياز، تلك القوة السياسية التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من إجراء مفاوضات جادة بشأن توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن فإن اختلاف وجهات النظر لا يزال قائما مع غياب أي مؤشر على حلول وسط. وفي هذا الصدد، يقترح وفد بلدي مرة أخرى أن نحسم أولا مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وهو موضوع يفترض أن يتسم الوصول إلى اتفاق بشأنه بين الدول الأعضاء بسهولة نسبية. ونعتقد أن من المعقول مناقشة مسألة توسيع العضوية الدائمة على أساس خطوة إثر خطوة بعد أن يتم توسيع العضوية غير الدائمة.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة ليوضح مرة أخرى موقفه من مسألة ترشيح اليابان لعضوية دائمة في مجلس الأمن. لقد احتلت اليابان كوريا وبلدانا آسيوية أخرى كثيرة عسكريا بضعة عقود في النصف الأول من القرن العشرين وارتكبت خلال تلك الفترة أبشع الجرائم ضد الإنسانية في تاريخ البشرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن اليابان لم تقدم حتى الآن اعتذارا صادقا أو تعويضات عن هذه الأفعال. بل بالعكس من ذلك، تزيّف اليابان التاريخ إلى درجة تجميل وتبرير تلك الجرائم. وبالنتيجة، فإن اليابان لا تحمل المؤهلات السياسية والأخلاقية لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن. على اليابان أن تحذو حذو ألمانيا في التبرؤ من ماضيها وكسب ثقة المجتمع الدولي والكف عن سعيها الجشع وراء مقعد في مجلس الأمن.

ثمة مسألة هامة أخرى هي تحسين طرائق عمل مجلس الأمن. إن التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة واستخدام القوة المسلحة ضدها يتمّان بشكل سافر تحت ذريعة حماية المدنيين. ويتم استغلال المجلس في هذا المجال. كما يجري انتهاك القانون والنظام الدوليين فيما يولد تعالي بعض الدول وتعسفها شعورا بفقدان الثقة.

إن الواقع السائد اليوم يتطلب أن تعيد الدول الأعضاء تأكيد مبدأ حماية السلام والمساواة في السيادة كما يجسده الميثاق، والإسراع بعملية إصلاح الأمم المتحدة بأكملها وفي قلبها إصلاح مجلس الأمن. إن فرض الجزاءات واستخدام القوة المسلحة ليسا وسيلتين مناسبتين لحل المشاكل. بل إنها تعرقل الحلول السياسية والدبلوماسية ولها أثر سلبي على السلام والأمن في العالم. إن استمرار فرض الجزاءات واستخدام القوة المسلحة يمس أيضا بمصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

وفي هذا السياق، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه يجب إنشاء آلية لا تصبح من خلالها قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات واستخدام القوة المسلحة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن سارية المفعول إلا بموافقة الجمعية العامة. بذلك، سنتمكن من التحقق من التعسف الذي تمارسه بعض البلدان، وتمثيل إرادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة.

وفي الختام، يعرب وفدي عن اعتقاده بأن المقترحات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء في هذه الجلسة بشأن إصلاح مجلس الأمن ستؤخذ بعين الاعتبار.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يشكر وفدي الرئيس على عقد هذه الجلسة، ويؤيد بقوة التزامه بمسألة إصلاح مجلس الأمن. أولا، نرحب بقرار الرئيس إعادة تعيين السفير تانين رئيسا لعملية

المفاوضات الحكومية الدولية. وتعرب نيكاراغوا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة البلدان المقدمة لمشروع القرار A/61/L.69/Rev.1، وهي مجموعة تمثيلية واسعة النطاق ومتنوعة تتكون من وفود كثيرة من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول الجزرية في المحيط الهادئ.

منذ البداية، أيدت نيكاراغوا مبادرات ومواقف البلدان الصديقة من بين دول الاتحاد الأفريقي، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول العربية والدول غير الساحلية التي سعت إلى تحقيق الإصلاحات اللازمة لتحويل مجلس الأمن إلى جهاز ديمقراطي وشفاف وشامل يتمتع بمشاركة كاملة.

كما ذكر وفدي من قبل، إن إضفاء الصبغة الديمقراطية على المجلس مسألة أساسية يجب دعمها على الفور. لذا ندعو إلى زيادة أعضاء المجلس في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة إلى ٢٥ أو ٢٦ عضوا، بما في ذلك أعضاء من البلدان النامية على أساس التمثيل الجغرافي العادل.

يجب أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الحقوق والالتزامات القائمة بالفعل التي تتمتع بها هذه الفئة. لن يكفل إحراز تقدم في عملية الإصلاح إلا توسيع على أساس تلك الأحكام، كما ذكرت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

يرى وفدي أنه لا يمكن تصور أن مناطق مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليس لها مقاعد دائمة في المجلس. وثمة جانب آخر مهم يود وفدي أن يؤكد عليه وهو العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهي مسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لكفالة الطابع الديمقراطي والشرعية والفعالية والتمثيل في الأمم المتحدة. ولذلك يجب النظر في هذه العلاقة وإصلاحها من جميع جوانبها.

لقد قلنا هنا ونكرر أيضا اليوم أن أساليب عمل مجلس الأمن لا تزال دون المستوى المطلوب. يجب أن تمكن أساليب عمل المجلس تحوله إلى جهاز أكثر شفافية وشمولا يشتمل على المزيد من المشاركة ويخضع لمساءلة الجمعية العامة بشكل فعال. وتؤيد نيكاراغوا الاقتراحات في هذا الشأن.

يثق بلدي في استئناف المفاوضات الحكومية الدولية في أسرع وقت ممكن. نناشد جميع الدول الأعضاء في المنظمة توفير الإرادة السياسية اللازمة والمرونة المطلوبة لضمان تحقيق فوري لإضفاء الصبغة الديمقراطية على المجلس، وهو أمر ضروري للغاية، ولتحقيق الإصلاحات اللازمة لفعالية مجلس الأمن وشرعيته بعد طول انتظار.

السيد محمد (السودان): نيابة عن السيد المندوب الدائم أتقدم إليك بالشكر على عقد هذا الاجتماع، كما أشيد بالجهود التي يبذلها المندوب الدائم لأفغانستان في قيادة المفاوضات والمشاورات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وينضم وفد السودان للبيان الذي تقدمت به جمهورية مصر العربية نيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلت به جمهورية سيراليون نيابة عن المجموعة الأفريقية.

يرى وفد السودان أن عملية المفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن لم تحقق تقدما في الفترة الماضية يلبي التطلعات التي تنشدها الدول في هذا الموضوع الحيوي والمهم، وقد ظلت مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة منذ العام ١٩٧٩ وحتى الآن دون إحراز أي تقدم يذكر.

يولي وفد السودان أهمية كبرى لموضوع إصلاح مجلس الأمن من خلال عملية المفاوضات الحكومية وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٥٥٧/٦٢ والقرارات اللاحقة. وفي هذا الشأن يشدد وفد بلدي على المسائل التالية:

أولا، إن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تتم في إطار شامل وشفاف وديمقراطي يعكس الحقائق والتطورات المهمة التي طرأت على العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية بما في ذلك الأخذ في الاعتبار زيادة عضوية الأمم المتحدة ومصالح الدول النامية.

ثانيا، إن عملية إصلاح مجلس الأمن لا تعني توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة فقط بل تتعداها إلى تحسين عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن وإصلاح مناهج عمله لتكون أكثر شفافية وعدالة. وفي هذا الصدد يؤمن وفد السودان بأن إصلاح عملية صنع القرار داخل المجلس يجب أن ينظر إليها في إطار تعزيز التعاون الدولي المتعدد لحفظ الأمن والسلم الدوليين لمجابهة التحديات الراهنة والناشئة والتي لا يمكن التصدي لها بإنفراد أو في نطاق ضيق ومحدود.

ثالثا، أهمية إلغاء حق النقض أو تقليص استخدامه.

رابعا وأخيرا، وبشأن توسيع عضوية مجلس الأمن يؤكد وفد السودان على ضرورة أن يستند التوسيع على مبادئ التمثيل الجغرافي العادل في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وفي هذا السياق يدعم وفد السودان موقف الاتحاد الأفريقي الذي أكده توافق يوزلويتا إعلان سرت بأن اقتصار توسيع عضوية مجلس الأمن على الفئة غير الدائمة العضوية فقط خيار غير مقبول لأنه لا يغير من صلاحية وتركيبة مجلس الأمن، كما أنه لا يزيل الظلامات التاريخية الواقعة على أفريقيا، هذا فضلا عن أن توسيع العضوية فقط يعتبر تشويها وليس إصلاحا لمجلس الأمن.

السيدة أومي (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يثني على الرئيس لعقده هذه الجلسة العامة، مما يمكننا من مواصلة جهودنا بشأن إصلاح مبكر لمجلس الأمن. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة البلدان مقدمة مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1.

منذ اجتماع القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، ما فتئ قادة العالم يدعون إلى إصلاح مبكر لمجلس الأمن كعنصر أساسي للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وذلك نظراً لأهمية عمل المجلس. وحتى أثناء المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة السادسة والستين، كرر العديد من القادة الدعوة لإصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر. ولذلك، يعرب وفدي عن التقدير للأولوية المتقدمة التي أولاها الرئيس لإصلاح الأمم المتحدة. ونرحب بإعادة تعيين السفير تانين، ممثل أفغانستان، كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية.

ويرى وفدي أنه خلال السنتين الأخيرتين، أحرز تقدم كبير في جهودنا الرامية للمضي قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وقد عقدت سبع جولات من المفاوضات الحكومية الدولية، وأوضحت كل الدول الأعضاء مواقفها إزاء المسائل الرئيسية. وقُدم عدد من الاقتراحات. ومبادرة مجموعة الأربعة التي اقترحت مشروع قرار يدعو إلى توسيع مجلس الأمن حظيت بتأييد كبير، الأمر الذي يعكس رغبة أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في توسيع عضوية المجلس بفئتيها. ونرى أن تلك كلها تطورات إيجابية وسوف تسهم في تحقيق نتائج ملموسة.

وملاحظة وفدي على المداولات أثناء المفاوضات الحكومية الدولية تتمثل في أن نموذج الإصلاح الذي يشتمل على توسيع مجلس الأمن بفئتي العضوية يحظى بأكبر تأييد. وفيما يتعلق بحق النقض، نعتقد أن الأغلبية تؤيد توسيعه ليشمل كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، سواء كانوا جدداً أو حاليين، لأنه تقع على عاتق كل منهم مسؤولية متساوية عن صون السلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تكون لهم نفس الحقوق والامتيازات، بما فيها حق النقض.

أما بالنسبة للمسائل الرئيسية الأخرى، التي نرى أنها لا تقل أهمية، فنعتقد أن الخلافات في حدها الأدنى وأنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء.

وختاماً، يعرب وفدي عن أمله في أن تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية جولتها التالية في القريب العاجل، بتوجيه حكيم من الرئيس، حتى يمكننا البناء على التقدم المحرز والعمل صوب تحقيق إصلاح جوهري لمجلس الأمن.

السيدة بك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير للقيادة الحكيمة للرئيس في مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد البيان الذي أدلى به زميلي في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، السفير ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا، الذي كان يتكلم باسم مجموعة البلدان مقدمة مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1.

على مدى عقود، ما فتئت العضوية الأوسع تدعو إلى توسيع العضوية في مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. وكما ذكر ممثلون آخرون، ففي أيلول/سبتمبر، دعا ما يربو على ١٠٠ بلد إلى ذلك مرة أخرى. ويسرنا أن الرئيس قد استجاب لهذه الدعوة وأعاد تعيين السفير زاهر تانين لتيسير المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن نثق كل الثقة في قدرته على تنفيذ هذه المهمة، وننوه بالعمل الجيد الذي قام به منذ عام ٢٠٠٩.

إننا ندخل العام الثالث للمفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية. ونرى أنه ينبغي أن تكون المناقشات أكثر انتظاماً كي لا تتزلق المفاوضات الحكومية الدولية لتكون مجرد مناقشات دورية. ونرى كذلك أن وتيرة المفاوضات كانت بطيئة ولكن، بدعم الجميع وتعاونهم، يمكن زيادتها.

لقد تغير العالم، بما في ذلك دينامياته السياسية والاقتصادية. وينبغي الآن أن نرى المزيد من البلدان لنامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهي تشغل مقاعد من الفئة الدائمة الموسعة. وفي فئة المقاعد غير الدائمة، نود أن نرى تمثيلاً من جانب أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي أن يكون هناك مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتفق وفدي تماماً مع ما قاله ممثل بربادوس نيابة عن الجماعة الكاريبية بالأمس، مطالباً بتخصيص مقعد من مقاعد الفئة غير الدائمة في المجلس للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/66/PV.51).

وفيما يتعلق بحق النقض، فإننا نود أن نراه وقد أُلغي تماماً. وإذا ما تقرر الإبقاء عليه، ينبغي أن تمتد كل حقوقه وامتيازاته لتشمل جميع الأعضاء الدائمين بلا استثناء.

ووفدي يأمل أن نتمكن، في غضون هذه الدورة، من إرساء معالم لأول اجتماع للمفاوضات الحكومية الدولية، لضمان إحراز تقدم في المفاوضات يكون مقبولاً لجميع الأعضاء. ويمكننا أن نبدأ بإدماج نصنا التفاوضي ضماناً لأن يبقى وثيقة عملية المنحى. فهذا بيت الكلام، ووفدي على يقين من قدرتنا على أن نفعل ذلك.

وختاماً، أود التشديد على ضرورة أن نعمل في إطار روح الميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة. ونؤكد لمُيسِّرنا وللرئيس دعم جزر سليمان المتواصل من أجل إصلاح جهازنا الرئيسي.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع بهذه الأهمية. كما أود أن أشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جهوده الدؤوبة في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وإذ أعرب عن تأييد وفدي لبيان حركة عدم الانحياز، الذي أدلى به سفير مصر بالأمس (انظر A/66/PV.52)، اسمحوا لي أيضاً أن أدلي ببعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

ثمة اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء على أن من المؤكد أن مجلس الأمن، الذي أنشئ على أساس وقائع أربعينيات القرن الماضي، لم يعد يستجيب لاحتياجات العالم اليوم وشواغله ووقائعه، وبالتالي ينبغي إصلاحه في أساليب عمله وفي عملياته لاتخاذ القرار على السواء، فضلا عن إصلاح تشكيله وهيكله. ونحن جميعا نعلم أن مجلس الأمن، كما هو قائم اليوم، إحدى الهيئات الدولية التي تنطوي على أكبر درجة من المفارقة وهو يتطلب الإصلاح العاجل والشامل من أجل مواكبة احتياجات العصر ومتطلباته.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي ألا ينظر إلى عملية إصلاح مجلس الأمن باعتبارها مجرد فرصة لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الوطنية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مسؤولية لا غنى عنها لنا جميعا، وهي مسؤولية وضرورة تأخرت كثيرا عن موعدها وأنه إذا تم الاضطلاع بها بطريقة يمكن أن تحصل على أوسع قبول سياسي ممكن من جانب الدول الأعضاء فإنها ستفيد الأمم المتحدة والمجتمع العالمي قاطبة.

إن الحياد والشفافية والمساءلة والإنصاف هي المتطلبات الرئيسية التي ينبغي أن تقود مجلس الأمن في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليه الميثاق. وبغية زيادة شفافية أعمال المجلس وتحسين أساليب عمله، على المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار الجدي أحكام الميثاق ذات الصلة فضلا عن القرارات التي توضح علاقته بالجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

وحجم المجلس وأساليب عمله أهم جانبين من جوانب إصلاح مجلس الأمن. ونحن نتفق مع الرأي القائل إن تشكيل مجلس الأمن لا يمثل واقع المجتمع الدولي المعاصر، وإنه ينبغي معالجة تلك المسألة بصورة شاملة وتسويتها بإجراء إصلاح ذي مغزى في الأمم المتحدة. وسيتم تعزيز مصداقية المجلس وكفاءته وفعاليته بإيلاء اهتمام كاف للتوزيع الجغرافي العادل للأعضاء فيه. وجدير بالذكر أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن ليس متوازنا إقليميا ولا يعكس من الناحية الجغرافية وقائع العصر. ولذلك ينبغي للتشكيل الجديد للمجلس أن يعكس بشكل كاف وقائع اليوم، على نحو ما ذكره العديد من زملائي.

أما بالنسبة لأساليب عمل المجلس، فإننا نرى أن عجز مجلس الأمن عن تحسين أساليب عمله وعملياته لاتخاذ القرار على نحو كاف أسفر عن حالة نشهد فيها تقلص الثقة في هذا الجهاز الهام في الرأي العام الدولي. وهذا الاتجاه أدى، بدوره، إلى فقدان سمعة المجلس ومصداقيته في أعين عموم الدول الأعضاء. ووفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يتصرف المجلس بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ولكن قرارات المجلس، في الواقع، لا تعكس رغبات وآراء عموم الدول الأعضاء بدرجة أقل فحسب، ولكنها أيضا في العديد من الحالات لا تمثل حتى الرأي الحقيقي لأعضاء المجلس نفسه.

وبالرغم من أن الجمعية العامة، وفقا للميثاق، هي جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل، والمكلفة في المقام الأول بمهمة التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه، فقد شهدنا اتجاه ينذر بالخطر حيث ينخرط مجلس الأمن بشكل متزايد في ممارسات لوضع القوانين ووضع القواعد. وذلك اتجاه مزعج، وهو يخالف نص الميثاق وروحه ولا بد من وقفه والرجوع عنه. فاللجوء غير الضروري والمستعجل إلى الفصل السابع من الميثاق، والتهديد باستخدام الجزاءات أو استخدامها في حالات

لا تدعو الضرورة فيها إلى اتخاذ إجراء مسائل أخرى تثير قلق عموم الدول الأعضاء، كما أنها أضرت بمصداقية قرارات المجلس وشرعيته.

وعلى نحو ما ذكره العديد من الوفود المختلفة منذ بداية أعمال الأمم المتحدة، ظل حق النقض (الفيتو) دائما يثير دواعي القلق والانتقاد على أسس مختلفة من جانب أغلبية كبيرة للدول الأعضاء. وثمة إحساس قوي بالظلم والتمييز بين يملكون الحق ومن لا يملكونه. وفي الواقع، فإن الفيتو أداة غير ديمقراطية وغير بناءة.

وأخيرا، نحن نرى أن أي إصلاح ذي مغزى للمجلس لن يتسنى إلا بمعالجة أوجه القصور تلك وبالتعامل بطريقة جدية وذات مغزى مع مسألة نقص تمثيل البلدان النامية والإسلامية في المجلس.

وقبل أن اختتم بياني أود أن أشدد على أنه بينما يمضي الرئيس قدما في تنفيذ المهمة الصعبة والهامة الموكلة إليه في الدفع إلى الأمام بعملية إصلاح مجلس الأمن، سيجدنا دائما إلى جانبه لتقديم مساعدتنا المخلصة ودعمنا البناء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

طلب عدة ممثلين أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. أذكر المتكلمين بأن بيانات ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ايكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة ممارسة لحق الرد ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف للغاية أننا مضطرون للرد في هذا الوقت المتأخر، حين تشارك جميع الوفود في مناقشة جدية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إن ادعاءات وفود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبولة لوفد بلدي. لقد ظلت اليابان تبذل جهود جدية للإسهام بفعالية وبصورة بناءة في صون السلام والأمن الدوليين. وخدمت اليابان بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن عشر مرات منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة وبذلت أقصى جهدها للإسهام في أعمال المجلس بطريقة مسؤولة وبناءة. ونحن نعتقد أن سياساتنا وإجراءاتنا خلال العقود الماضي غنية عن البيان ونثق بحكم الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بإسهامنا في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، لا يمكن لوفد بلدي قبول الإشارات التي أوردها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بمسألة تاريخنا الماضي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ظلت اليابان تعالج مسألة ماضيها بإخلاص واتساق. ومن هذا المنطلق، كرست اليابان نفسها لأكثر من ستة عقود لتعزيز السلام والازدهار الدوليين، فضلا إظهار احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولا تزال اليابان على استعداد لزيادة الإسهام في جميع الأوقات في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبداها الوفد الياباني من فوره.

وكما ذكرنا سابقا فيما يتعلق بالجرائم اليابانية، فإن وفد بلدي مرة أخرى يناشد الوفد الياباني بقوة الإقرار بمسؤوليته القانونية عن جميع الجرائم الماضية، بما في ذلك نظام الاستعباد الجنسي الذي ارتكبه الجيش الياباني، وشمل ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة، والتجنيد القسري لـ ٨,٤ ملايين شخص وذبح مليون من المواطنين الكوريين خلال احتلال شبه الجزيرة الكورية في النصف الأول من القرن العشرين.

ذلك هو التعريف الدقيق للجرائم ضد الإنسانية. ولكن اليابان لم تقدم حتى الآن اعتذارها عنها ولا التعويضات لضحاياها. وعلى العكس من ذلك، تواصل اليابان تحريف تاريخها، بل إنها تبرر الجرائم التي ارتكبتها في الماضي وتعمل على التستر عليها. وذلك يبين بوضوح مرة أخرى أن اليابان لا تتمتع بالمؤهلات السياسية ولا الأخلاقية اللازمة لتصبح عضوا دائما في مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان الذي طلب الكلمة لممارسة حقه في الرد.

السيد أيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سبق لنا أن شرحنا موقفنا حول المسائل التي أثارها للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا أريد الخوض والإدلاء ببيان مفصل لدحض البيان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يكفي القول إننا لن نقبل ببيان ذلك الوفد، وإنه لمما يبعث على أشد الأسف أن يستغل وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الجلسة – التي تناقش فيها جميع الدول الأعضاء الأخرى إصلاح مجلس الأمن بجدية – لتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة أبدا ضد اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.